دور التمويل الإسلامي التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة–تجربة المصارف التعاونية الماليزية

د. موسى باهي

جامعة 08 ماي 1945– قالمة،bahi.moussa@univ-guelma.dz

تاريخ الإيداع: 2022/12/20 **تاريخ المراجعة:** 2023/03/13 **تاريخ القبول:** 2023/12/24

ملخص

سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التمويل الإسلامي التعاوني كأحد الآليات المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، فقد برز هذا النمط التمويلي كنتيجة للتنوع والحداثة في الأدوات المالية التي يجيزها، وبفرض أن التمويل التعاوني الإسلامي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التعاونية الإسلامية أصبحت تلعب دوراً محورياً في تمويل أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أنها تجمع بين الربحية طويلة الأجل، والسلوك الأخلاقي، والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية، وقد استعرضت الدراسة التجربة الماليزية كنموذج للتمويل التعاوني المستدام القائم على مقاصد الشريعة الإسلامية وهذا ما جعلها نموذجا رائدا يقتدى به.

الكلمات المفاتيح: تمويل إسلامي، أهداف التنمية المستدامة، تمويل تعاوني، شريعة إسلامية، بنك التعاوني.

The role of Islamic cooperative finance in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) - Malaysian Cooperative Banks Experience

Abstract

This study sought to highlight the role of Islamic cooperative finance as one of the innovative mechanisms for financing sustainable development financial instruments, this funding pattern has emerged as a result of the diversity and modernity of the financial instruments it allows, Assuming that Islamic cooperative financing is essential for sustainable development, the study found that Islamic cooperative institutions have become central to financing sustainable development goals as they combine long-term profitability, Ethical Behavior, Social Justice and Environmental Protection. The study reviewed Malaysia's experience as a model of sustainable cooperative financing based on the purposes of the Islamic Shariah.

Key Words: Islamic Finance, Sustainable Development Goals, Cooperative Finance, Islamic Shariah, Cooperative Bank.

Le rôle de la finance coopérative islamique dans la réalisation des objectifs de développement durable (ODD)- Expérience des banques coopératives malaisiennes

Résumé

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle de la finance coopérative islamique comme l'un des mécanismes innovants pour le financement du développement durable, ce modèle de financement est le résultat de la diversité et de la modernité des instruments financiers qu'il permet, en supposant que le financement coopératif islamique est essentiel au développement durable, l'étude a constaté que les institutions coopératives islamiques sont devenues centrales au financement des objectifs de développement durable car elles combinent la rentabilité à long terme, le comportement éthique, la justice sociale et la protection de l'environnement. L'étude a examiné l'expérience de la Malaisie en tant que modèle de financement coopératif durable basé sur les objectifs de la Shariah islamique.

Mots-clés : finance islamique, objectifs de développement durable, finance coopérative, islamique Shariah, banque coopérative.

المؤلف المرسِل: د.موسى باهي، bahi.moussa@univ-guelma.dz

مقدمة:

شكل ظهور أهداف التنمية المستدامة تحديا لقطاع الخدمات المالية، وأضحى تمويلها مهمة معقدة تتطلب تنسيقا قويا بين أصحاب المصلحة والفاعلين من أجل تعبئة موارد غير مسبوقة لدعم تنفيذها، وهو ما تطلب بدوره درجة عالية من التعاون والشراكة بين جميع هؤلاء الفاعلين، فالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص يركز على قضية التعاون لدعم تحقيق أهدافها في جميع البلدان. كما تناولت الأهداف الإنمائية للألفية التي سبقتها عددا محدودا من أهداف التنمية البشرية العالمية الملموسة التي يمكن رصدها بمؤشرات إحصائية دقيقة، بينما توسعت أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 إلى الأهداف غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية وذهبت إلى أبعد منها. ونظرا للطابع التحويلي والمستدام لخطة التنمية الجديدة، فإن تعبئة الموارد المالية الممكنة أضحى ضرورة حتمية لوصول العالم لأهدافه الإنمائية. ومن هذا المسعى جاءت أهداف التنمية المستدامة كفرصة لإعادة تعريف وتعميق دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وينطبق هذا بشكل خاص على التمويل التعاوني الإسلامي الذي تم تحديد دوره بشكل ضيق في الماضي وتم تجاهله لاحقا، ناهيك عن عديد التحديات والعراقيل التي حالت دون تأكيد غاياته، لاسيما ما تعلق بالقضايا المرتبطة بمقاصد الشريعة وتطبيقاتها في العالم الإسلامي وغير الإسلامي على حد سواء.

وفي هذا الإطار تبرز حالة ماليزيا كتجربة رائدة كإحدى بلدان جنوب شرق آسيا الإسلامية في دعم الحركات التعاونية سعيا لرفع مستويات المعيشة وزيادة القدرة على تعبئة الموارد المالية المجتمعية، وإدراكا لدورها عززت خطط التحوّل التنموي دور التعاونيات في تحفيز التنمية القوية والمستقرة وسعت لجعلها قطاعا تنافسيا وتمكينها من أن تصبح طرفا فاعلا نشطا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الوعي بممارسات الاستدامة في التعاونيات الماليزية لاتزال الجهود غير كافية إلا أنها تنمو بسرعة، حيث ارتفع عدد التعاونيات بما في ذلك التعاونيات الإسلامية لاسيما في القطاع المالي، ونظرا لمحدودية وقلة الدراسات بشأن التعاونيات الإسلامية الماليزية ودورها في التنمية المستدامة، تسلط هذه الدراسة الضوء على نموذج التمويل التعاوني القائم على الاستدامة في ماليزيا. وتسعى إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى قدرة التمويل الإسلامي التعاوني الماليزي على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويتضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التمويل الإسلامي التعاوني؟
- متى وكيف نشأت الحركة التعاونية عالميا؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مبادئ التمويل الإسلامي التعاوني ومبادئ وأهداف التنمية المستدامة؟
- ماهي مكانة المؤسسات المالية التعاونية الإسلامية في النظام المالي الماليزي؟
- فيمَ تتمثل أشكال مساهمة التمويل التعاوني الإسلامي في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا؟

والإجابة على التساؤلات تم وضع الفرضية التالية:

- لعب التمويل الإسلامي التعاوني دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا؛

تكمن أهمية البحث في الدور المنتظر أن تلعبه المؤسسات التعاونية الإسلامية بمختلف صورها في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، والتي تؤدي إلي دفع التنمية المستدامة. حيث إن تعدد الأنشطة والمجالات التي تعمل فيها التعاونيات يعني إمكانية واسعة للمساهمة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

والثقافي للمجتمع كالتعاونيات الاستهلاكية، والزراعية، والإسكانية والإنتاجية وغيرها.... كما تأتي الأهمية من التزايد المطرد في أدبيات الاستدامة حول التعاونيات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وبرز "خطاب تعاوني" حول الاستدامة مرتبط بخصائص وحقائق تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

تسعى هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على سبل دمج وتطوير نموذج التعاون الإسلامي في العالم والتكيف مع متطلبات التنمية المستدامة وتطبيقاتها، لا سيما مع تعاظم احتياجات تمويل المجتمع المسلم الكبير والمتنامي وذلك بما يتماشى مع معتقداتهم الإسلامية ومقاصد الشريعة، وهذه محاولة أولية لاستكشاف مسألة ما إذا كانت مساهمات المؤسسات المالية للتعاونيات في التنمية المستدامة تختلف عن غيرها من المؤسسات المالية وتثير المزيد من التساؤلات فيما يتعلق بالفرق التعاوني في تحقيق ذلك. بالإضافة إلى أن المؤسسات التعاونية الإسلامية - بما في ذلك الاتحادات الائتمانية والبنوك التعاونية– كانت من بين المؤسسات المالية الأكثر صمودا في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ولأجل توضيح الأفكار وتسليط الضوء على النتائج تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع من سرد للنشأة والتعريف بالمتغيرات الأساسية للبحث واستعراض المفاهيم العامة للتمويل الإسلامي والتعاوني، كما تم استخدام المنهج التحليلي للمطابقة بين مؤسسات التمويل ذات الطابع الإسلامي والتعاوني وتوضيح مبادئ وأدوات التمويل التعاوني الإسلامي، مع الاستعانة بالبيانات والإحصائيات على المنهج التحليلي لعرض تجربة ماليزيا. أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من المقالات والتقارير المتخصصة والدوريات والإحصائيات والإنترنت والتي أغلبها باللغة الأجنبية.

1- مدخل للتمويل الإسلامي والتعاوني:

1-1- مفهوم التمويل الإسلامي ونبذته العالمية:

يشير التمويل الإسلامي إلى الوسائل والأدوات التي تقدمها المؤسسات المالية في العالم الإسلامي، بما في ذلك البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، من خلال جمع رأس المال وفقا للشريعة الإسلامية، كما يشير إلى أنواع الاستثمارات المسموح بها بموجب هذا الشكل[1]. حيث إن التمويل الإسلامي يتمثل في المعاملات التي تقوم بها الأطراف المتعاقدة من خلال تبادل السلع والخدمات وفقا للشريعة الإسلامية. لقد نما القطاع المصرفي الإسلامي، الذي يعد العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي بشكل كبير منذ أن بدأت أول تجربة معروفة في قرية "متغامر"(Mit Ghamr) المصرية في عام1963[2].

ويشير التمويل الإسلامي إلى نظام مصرفي يستند إلى قوانين الإسلام المعروفة باسم ""مقاصد الشريعة"، ويسترشد بالمبادئ الإسلامية. والمبدآن الأساسيان اللذان يميزان العمل المصرفي الإسلامي عن نظرائه التقليديين هما تقاسم الأرباح والخسائر وتحريم الفوائد[3]. حيث لا يتعلق هذا التمويل فقط بالتمويل والاستثمار كمؤسسات تمويل تقليدية، بل هو جزء لا يتجزأ من عقيدة الإسلام، يهدف إلى دعم التضامن المتبادل بين جميع المعنيين: فلا يجوز مطلقاً استغلال مقدم أو مستخدم التمويل أو الحصول على حصة غير متناسبة من الفوائد. وينبع التحريم المفروض على سعر فائدة محدد سلفا (الربا) ما يلي: العائد المحدد سلفا الذي يختلف فقط في ظروف الإفلاس المحدودة للغاية لن يكون له صلة وثيقة بالنشاط "الحقيقي". وعوض عن ذلك تم تصميم العقود لتقاسم المخاطر وخاصة مخاطر السوق والائتمان[4].

الشكل رقم (01): التطورات الرئيسية للتمويل الإسلامي في العالم

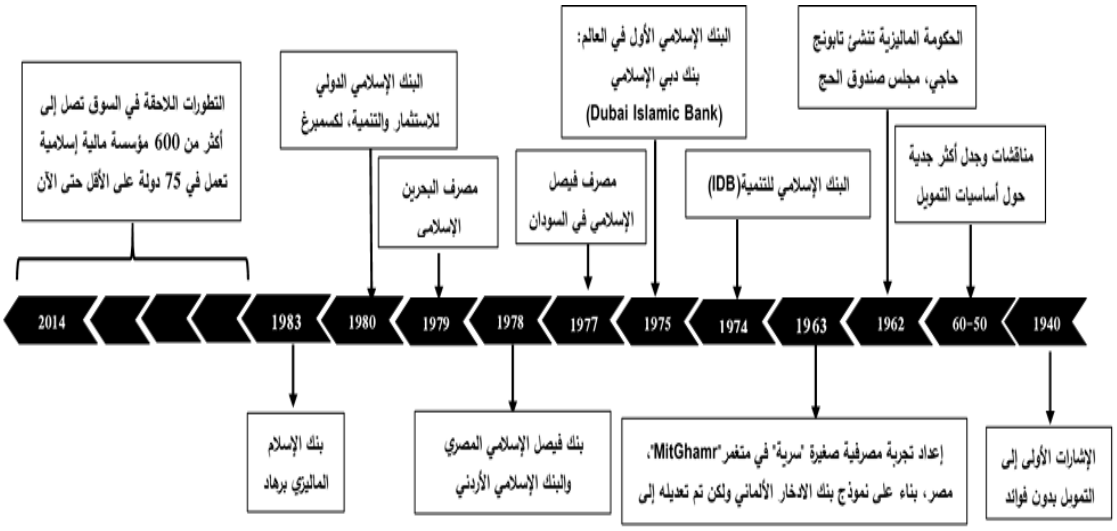

Source: Mamode Raffick Nabee Mohomed,**" Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution to Meet the Needs of the Community"**, COMSATS Institute of Information Technology Lahore, Pakistan, Vol. 1, 2016, p-57

يُبين الشكل أعلاه أن التمويل الإسلامي قد بدأ في أوائل الستينيات من القرن الماضي بمبادرة فردية من الاقتصاديين والمصرفيين وعلماء الدين الإسلاميين الذين كان اهتمامهم الرئيسي معالجة مشكلة الربا. ثم قامت المؤسسات الإسلامية بتأسيس نظام مدفوعات واسع في العصور الوسطى، حيث كان تأسيس أول بنك إسلامي في العصر الحديث في مصر عام 63/1962. بعدها توسعت العلمية في السبعينيات وكانت مصادفة للطفرة النفطية في العديد من الدول العربية حيث تجدد الاهتمام بالمؤسسات الإسلامية منذ ذلك العقد[5].

2-1- المؤسسات المالية الإسلامية:

تستند نظرية التمويل الإسلامي على مبدأ تحريم الفائدة ومنعها منعاً باتاً في الإسلام، حيث توفر التعاليم الإسلامية التوجيه المطلوب الذي يستند إليه عمل البنوك والمؤسسات المالية.

1-2-1.مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية:

التمويل الإسلامي هو نظام مالي هدفه الرئيسي هو تطبيق تعاليم القرآن الكريم. حيث تعكس الشريعة الإسلامية أوامر الله وينظم هذا القانون جميع جوانب حياة المسلم، وبالتالي فالتمويل الإسلامي له معنى مباشر بالقيم الروحية والعدالة الاجتماعية[6]. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا النمط التمويلي في تعبئة الموارد لتعزيز التنمية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد تبلورت عدة أنواع من المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي مثل المصارف الإسلامية، والصناديق الإسلامية، وشركات التأجير وبيوت التمويل الإسلامي هدفها تخصيص موارد المجتمع للاستخدام الاستثماري والإنتاجي، غير أن هذه المؤسسات تتحرك في نفس اتجاه البنوك التقليدية الوضعية في بعض جوانب أعمالها، كما تستحوذ المصارف التجارية الإسلامية على معظم الصناعة بشكل كبير، ويلاحظ أن التمويل بالمقارنة مع نظيراتها التقليدية يميل لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الثروات العالية والشركات والمؤسسات الذين يقومون بأعمال تجارية إسلامية في غالب الأحيان، ويحققون الكثير من الأرباح سعيا لتوفير عوائد أفضل للمساهمين، ناهيك على أنهم يلبون في الغالب قاعدة من العملاء ذوي الثروات العالية، أما المجالات المهمشة فهي عديدة من ذلك التمويل المصغر والقطاع التعاوني الذي له غرض اجتماعي واقتصادي وأخلاقي قائم على أساس التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي وفيما بينهم[7].

2-2-1. تطور حجم التمويل الإسلامي:

تمثل الأعمال المصرفية الإسلامية حجر الزاوية في التمويل الإسلامي، وآلية لتعبئة المدخرات المحلية والتي تعد شرطا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي. فقد شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية نموا كبيرا ليس في البلدان الإسلامية فقط لكن أيضا في العالم غير الإسلامي، أدى كل ذلك إلى مزيد الانتشار العالمي للمصارف الإسلامية وإلى تغيير تركيبة النظم المالية والمصرفية لعدد كبير من الدول الإسلامية. حيث يضم التمويل الإسلامي حاليا أنشطة الصيرفة الإسلامية، كالتأجير، وأسواق الصكوك(السندات) والأسهم، وصناديق الاستثمار، والتأمين والتكافل والتمويل المتناهي الصغر، ولقد بلغت أصول الصيرفة والصكوك حوالي 95 بالمئة من مجموع أصول التمويل الإسلامي. ويبرز الشكل (01) أدناه الأوزان النسبية لكل نوع من التمويلات الإسلامية، حيث يلاحظ جليا أن المصارف الإسلامية تعتبر رائدة الصناعة المالية الإسلامية، ثم يليها الصكوك التي تشهد زخمًا متزايداً في السنوات الأخيرة[08].

الشكل رقم (02): مكونات الصناعة المالية الإسلامية وهيكلها الراهن

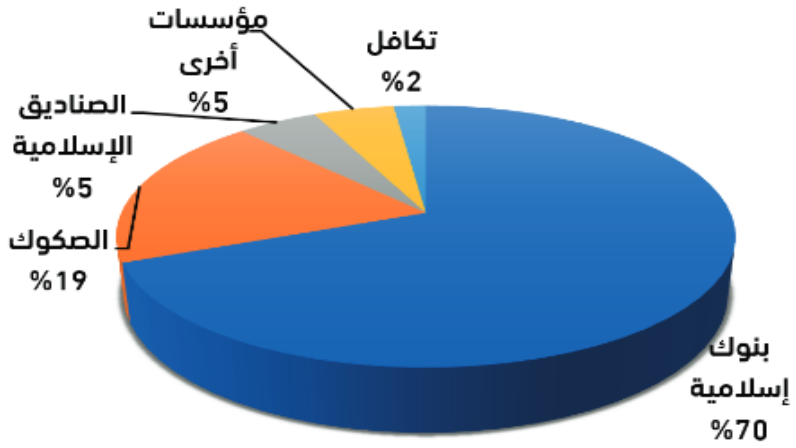

المصدر: عبد الكريم قندوز، "**مؤسسات التمويل الإسلامي**"، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص-26

وقد برهن قطاع التمويل الإسلامي العالمي مؤخرا قدرته على الصمود بالرغم من الأزمات العالمية المتعددة، ولاسيما خلال جائحة كورونا، حيث قفز إجمالي حجم أصوله بنسبة 14 ٪، لكنه أظهر في العام التالي نمواً أكثر عندما تجاوز النمو بنسبة 17 ٪، وارتفع حجم أصوله إلى نحو 4 تريليونات دولار أمريكي. ويشكل قطاع المصارف الإسلامية أكبر قطاع في صناعة التمويل الإسلامي إذ يمتلك لوحده ما يقارب 70 بالمئة من أصوله. وقد كان وراء هذا النمو عوامل عديدة منها على سبيل الذكر الدعم الحكومي الذي استفادت منه المصارف؛ واكتساب الكفاءات التشغيلية في الخدمات المصرفية والشراكة مع التكنولوجيا المالية مع استمرار ارتفاع الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية[09].

الشكل رقم (03): نمو أصول التمويل الإسلامي (2014-2020، مليار دولار أمريكي)

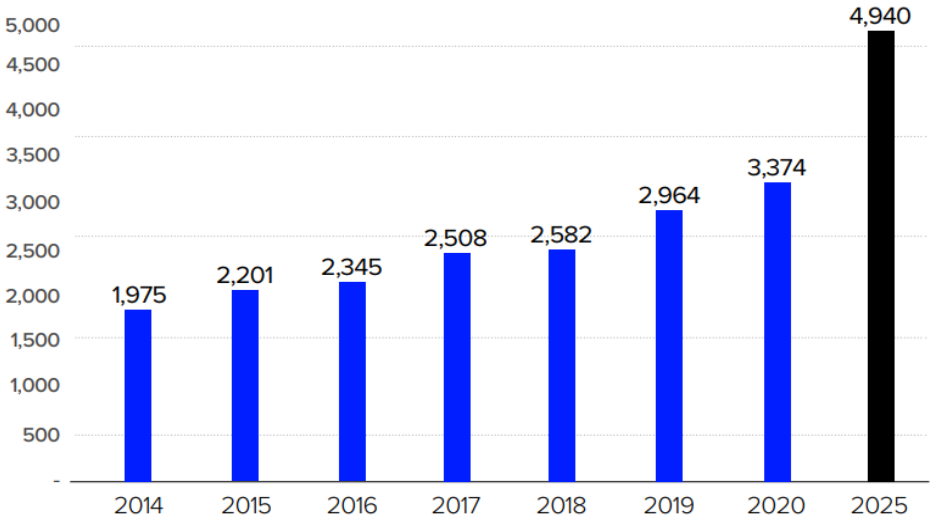

Source: Islamic Finance Development Report 2021, Advancing economies, LSEG BUSINESS, P-08

ويوضح الشكل أعلاه درجة مؤشر تطور التمويل الإسلامي (Islamic Finance Development Indicator) للعام التقييم 2020 لـ 135 دولة حيث بلغ قيمة 11.0 عام 2021 مقارنة ب 10.8 عام 2020. هذا النمو وإن كان يمثل زيادة ضئيلة جداً إلا أن تحقيق النمو في ظل الجائحة يعد إنجازاً غير مسبوق. ويتوقع مؤشر تطور التمويل الإسلامي(IFDI) أن يرتفع حجم صناعة التمويل الإسلامي من 3.374 تريليون دولار في عام 2020 إلى 4.94 تريليون دولار في عام 2025، أي بمتوسط نمو قدره 8 ٪ في السنوات الخمس المقبلة، ويعزى نمو هذه الصناعة إلى السياسات التي قامت بها السلطات الوطنية في البلدان المختلفة من خلال تسريع الرقمنة مما دفع وتيرة التكنولوجيا المالية نحو الأمام وأثر ذلك إيجابيا في رفع الأداء. وتشير التوقعات أن هذا القطاع سيكون محرك الاستدامة ذات الأهمية المتزايدة ومفتاحا لمزيد من النمو والتطورات في عام 2021 وما بعده[10].

الجدول رقم (01): ترتيب أعلى أسواق مؤشر تطور التمويل الإسلامي لعام 2020

البلد	الترتيب	مؤشر(IFDI)
ماليزيا	01	114
اندونيسيا	02	76
العربية السعودية	03	74
البحرين	04	64
الإمارات العربية المتحدة	05	53
الأردن	06	50
باكستان	07	46
الكويت	08	44
عُمان	09	40
مالديف	10	35
قطر	11	35
بروناي دار السلام	12	34
نجيريا	13	33
بنغلاديش	14	31
تركيا	15	27

Source: Islamic Finance Development Report 2021, Advancing economies, LSEG BUSINESS, P-13.

ويتضح من الجدول رقم (01) أن دولتين من جنوب شرق آسيا هما: ماليزيا وإندونيسيا قد حافظتا على أعلى تصنيف للعام الثاني على التوالي في مؤشر التمويل الإسلامي. إذ قفزت إندونيسيا إلى المراكز الثلاثة الأولى العام الماضي في المؤشر 2021، كما حققت المملكة العربية السعودية صعودا قياسيا. وهذا ما دفع كل من البحرين

والإمارات العربية المتحدة إلى المركز الرابع والخامس على التوالي ومن تم كانت في الترتيب الثالث والرابع على التوالي[11].

3-1- مدخل للتمويل التعاوني وأنواعه:

1-3-1. مفهوم الحركة التعاونية: الإنسان كمخلوق اجتماعي له دافع طبيعي نحو التعاون مع غيره. ومع تبلور المجتمعات البشرية ظل ولازال التعاون دائما يشكل عاملا حيويا في التنمية البشرية والاجتماعية، حيث يترجم التعاون فكرة مساعدة بعضنا البعض وبذل جهود مشتركة لتحقيق هدف مشترك. و تعني الكلمة الإنجليزية "التعاون" (co-operation) القيام بالأشياء معا" doing things together " [12]. من جانب آخر تبرز الحركة التعاونية كنضال تاريخي، فقد ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في إسهامات مجموعة من الرواد من بينهم روتشديل"Rochdale Pioneers" في 24 أكتوبر 1844 في مدينة روتشديل، لانكشاير"Lancashire" بإنجلترا، حيث أنشأ مجموعة من الأشخاص واجهوا الاستغلال الاقتصادي والحرمان متجرًا تعاونيًا بناءً على مبدأ المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة. وحددت فيما بعد مجموعة من المبادئ التي أصبحت أساس الإيديولوجية التعاونية وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء العالم سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية [13] وقد عرّف التحالف التعاوني الدولي"International Cooperative Alliance (ICA)" التعاونية "cooperative"، حسب الهوية كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (02): الهوية التعاونية على النحو الذي توخاه التحالف التعاوني الدولي"ICA" في عام 1995

التعريف	اتحاد مستقل للأشخاص متحدين طواعية لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مملوكة بشكل مشترك ومسيطر عليها ديمقراطيا.	
المبادئ	• العضوية الطوعية والمفتوحة؛ • مراقبة الأعضاء ديمقراطية؛ • المشاركة الاقتصادية للأعضاء	• الحكم الذاتي والاستقلال؛ • التعليم والتدريب والإعلام • التعاون بين التعاونيات • الاهتمام بالمجتمع
القيم	• المساعدة الذاتية • المسؤولية الذاتية • التضامن	• الديمقراطية؛ • المساواة • حقوق الملكية

Source: Abdi Qani Jama Abdullahi, "A **Comparative Analysis Of The Top 100 Cooperatives Between 2009 To 2014 In Malaysia**", Master Of Islamic Finance And Banking Univerersiti Utara Malaysia, July 2015, P-25.

وفي عام 1852 أنشأ ***فرانز هيرمان شولتز ديليتش***(*Franz Hermann Schulze-Delitzsch*) بنكًا تعاونيًا في ألمانيا، وطور ***فريدريش فيلهلم رايفيزن***(*Friedrich Wilhelm Raiffeisen*) الحركة التعاونية بشكل جذري، بوفاة ***رايفيزن*** في عام 1888 انتشرت الاتحادات الائتمانية في إيطاليا، وفرنسا، وهولندا والنمسا وفي العديد من الدول الأخرى. وقدر التحالف التعاوني الدولي(ICA) أن هناك أكثر من 800 مليون شخص كأعضاء في التعاونيات في جميع أنحاء العالم، حيث شاع هذا المفهوم وتبنته العديد من منظمات الأعمال على مدى السنوات ال 150 الماضية[14].

2-3-1. أنواع التعاونيات المالية: وبمرور الزمن أصبح القطاع التعاوني في كل بلد أكثر تركيزا وأكثر تكاملا رأسيا، وظهرت العديد من المؤسسات المالية التعاونية كأشكال متنوعة مؤسسيا من ذلك المصارف التعاونية، والاتحادات الائتمانية، وجمعيات الادخار والائتمان وأنظمة الائتمان المشترك وغيرها. وفيما يلي تعريف أبرزها:

أ) البنوك التعاونية (Cooperative banks): يمثل المصرف التعاوني كيانا ماليا ينتمي لأعضائه والذين هم في نفس الوقت أصحاب وعملاء مصرفهم ذاته، وغالبا ما يتم تأسيسه من قبل أشخاص ينتمون لنفس المجتمع المحلي أو المهني الذين لديهم مصلحة مشتركة. وفقا لتعريف الجمعية المصرفية التعاونية الدولية (International Cooperative Banking Association)، فالبنوك التعاونية (Co-op banks) "تعمل على أساس المساعدة الذاتية والدعم المشترك بالتوازري مع النشاط القائم لصالح أعضائها أو الأسواق أو المجتمع[15]. حيث أن الهدف من تشكيلها هو تعزيز ودعم القطاعات الأضعف ماليا في المجتمع وحمايتهم من براثن مقرضي الأموال الذين يقدمون قروضا بأسعار فائدة مرتفعة. ويتم تصميم الهيكل التعاوني على مبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة وصنع القرار الديمقراطي والعضوية المفتوحة، ويتبع شعار ***'مساهم واحد، صوت واحد'*** و ***"لا ربح، لا خسارة"***. غير أن البنوك التعاونية تختلف عن البنوك التجارية من جوانب عديدة كالتنظيم والحوكمة وأسعار الفائدة ونطاق الأداء والأهداف والقيم، ومن أهم خصائصها الرئيسية أنها كيانات مملوكة للعملاء؛ سيطرة الأعضاء ديمقراطية؛ توزيع متكافئ للأرباح وشمولها السكان الريفيين[16].

ب) الاتحادات الائتمانية (Credit Unions): يمثل الاتحاد الائتماني شكلا محددا من أشكال المصرف التعاوني، فهو مؤسسة مالية تعاونية غير هادفة للربح يملكها ويسيطر عليها أعضاؤها ويتم تشغيلها لغرض تعزيز الادخار وتوفير الائتمان بأسعار معقولة وتقديم خدمات مالية أخرى لأعضائها. وبالتالي يمثل تعاونية مالية تقبل المدخرات والودائع وتوفر الائتمان والخدمات المالية الأخرى لأعضائها[17]. حيث تم تشكيل أول اتحاد ائتماني في عام 1850 في ألمانيا من قبل ***فرانز هيرمان شولز-ديليتزش***"*Franz Hermann Schulze-Delitzsch* " لإعطاء الفرصة لأولئك الذين يفتقرون للوصول إلى الخدمات المالية أو للاقتراض من المدخرات المجمعة من طرفهم وزملائهم الآخرين الأعضاء، وفيما بعد انتقل مفهوم التعاون المالي إلى المناطق الريفية في ألمانيا. والجذير بالذكر أن الاتحادات الائتمانية تطلق عليها أسماء مختلفة في العالم، ففي أفريقيا تُعرف الاتحادات الائتمانية باسم ساكوس"SACCOS" أي؛ (جمعيات الادخار والائتمان التعاونية)" Savings and Credit Cooperative Societies" والتي تؤكد على روح الادخار قبل الائتمان، ويطلق عليها في أفغانستان تعاونيات الاستثمار والتمويل الإسلامية، بينما تعرف في إندونيسيا بالاتحادات الائتمانية الإسلامية أو التعاونيات المالية الإسلامية ((Islamic Investment and Finance Cooperatives (IIFCs بيت المال وتمويل" Baitul Maal Bmt"wat Tamwil" وفي مصر تعرف جمعية الادخار والائتمان باسم "الجمعية" gam'iya"[18].

2- التعاونيات المالية الإسلامية:

يشكل الفكر الاقتصادي الإسلامي (أو الاقتصاد الإسلامي) اللبنة الأساسية لنظرية وممارسة التمويل الإسلامي. ويمثل التعاون مبدأً محوريا في الإسلام عموما وفي التمويل الإسلامي على وجه الخصوص.

2-1- مفهوم التعاونية الإسلامية: يعد التعاون حجر الزاوية في المفهوم الإسلامي للحياة، فقد حث الإسلام على التعاون في الأعمال الصالحة وحرّم التعاون في الأعمال الشريرة والآثمة، وهذا مصداقا لقول ***الله تعالى*** في القرآن الكريم:

"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾

كما شجعت الشريعة الإسلامية المجتمع المسلم أو الأمة على التعاون مع بعضهم البعض، وهوما أكده أيضا نبينا **محمد** صلى الله عليه وسلم "، مرات عديدة لتذكيرنا بقيمة التعاون لأن التعاون فيه المصلحة العامة، وتنصح الشريعة الإسلامية الناس أن يتعاونوا كما ورد في سورة المائدة سورة 5، الآية ". قال ***الله سبحانه*** وتعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ۘ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾

وللتعاون في المجال الاقتصادي أهمية وقيمة كبيرتين في الإسلام، فلقد شدد على التعاون لا على الصراع والعدوان بين من يمارسون أنشطة اقتصادية، فالتعاون الصادق بين صاحب العمل والموظف سيبقي عملية الإنتاج تتحرك بشكل ودي دون صراع[19].

الشكل رقم (04): المجالات الحيوية للتنمية في التعاونيات الإسلامية

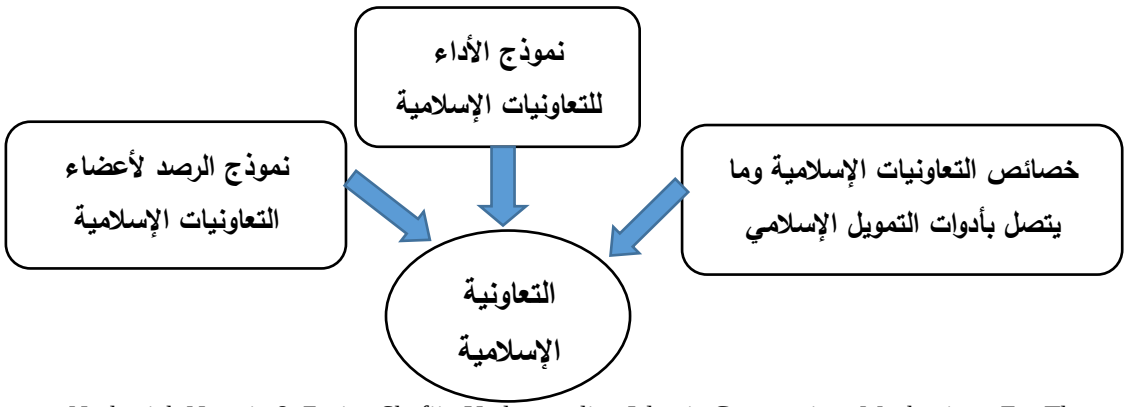

Source: Norhaziah Nawaia & Zurina Shafii , Understanding Islamic Cooperatives Mechanisms For The Accessibility Promotion Of Islamic Finance In Malaysia, , 2017,p-10

يبين الشكل رقم (04) مجالات التمويل الإسلامي ذات الأهمية الحاسمة التي يتعين دراستها لتوجيه تنمية التعاونيات الإسلامية، حيث يركز الباحثون على مجالات محددة لفهم جدوى اعتماد التمويل الإسلامي في تطوير النموذج التعاوني الإسلامي، إذ يتطلب ذلك أولا؛ مدى ملاءمة اعتماد التمويل الإسلامي في إطار تعاوني ثانيا؛ مواءمة مقاييس الأداء التقليدية للمعايير الإسلامية التعاونية وثالثا؛ قابلية تطبيق إجراءات مراقبة أعضاء التعاونيات التقليدية على التعاونيات الإسلامية[21].

وتتضمن مبادئ التمويل الإسلامي مبدأ هاما يقوم على تقاسم الأرباح والخسائر في معاملات. كما تشبه التعاونيات الإسلامية إلى حد بعيد التعاونيات غير الإسلامية وتتمتع التعاونية الإسلامية بخصائصها الفريدة التي تميزها، إذ [20]:

- يجب أن تكون السياسات والأهداف متوافقة مع القرآن والسنّة والإجماع ومصادر الإسلام الأخرى؛
- يجب أن يوافق جميع الأعضاء على رأس المال المستخدم في الأعمال؛
- لابد على جميع الأعضاء من الاتفاق على إدارة التعاونية وتفويض بعض الأعضاء لأداء أنشطة الشركة؛
- تعتمد نسب الربح والخسارة على الأسهم ورسوم مساهمة بالتعاونية؛
- يجب أن تعمل المؤسسة بالزكاة(zakat)، والإنفاق(infaq)، والصدقة (sadaqah) والوقف(waqf) بشكل جيد؛

- الاعتراف بالدافع الموجه نحو الربح طالما أن الشريعة تبيح اتباع هذه المبادئ؛
- الاعتراف بحرية العمل والحقوق المشتركة؛

والجذير بالذكر هنا أن التعاونية كونها إسلامية لا يعني أن التعاونية مسجلة تحت اسم 'التعاونية الإسلامية'، فلا يوجد تصنيف بين ما يمثل تعاونية إسلامية أم لا أثناء تسجيل التعاونية قانونياً من الناحية التنظيمية، وبالتالي فإن التعاونية الإسلامية تعكس فقط الأعمال القائمة على مبدأ الشريعة الإسلامية مع التركيز الهام على مبدأ التشاركية (mutuality principle) لصالح الأفضل.

2-2- جذور التمويل التعاوني الإسلامي:

يعود الاهتمام الشديد بتعزيز التعاونيات المالية في المجتمعات المسلمة إلى سنوات بعيدة، فقد بذلت جهودا كبيرة وكرّست جهودها على عدة جبهات سواء على أساس فردي أو تنظيمي، كما يتضح من سياق تطورها التاريخي، فخلال الفترة 1980–1982، توجه ***الحاج سيايديرنجم*** (*Alhaji SaiyadiRingim*)، رئيس مجلس إدارة ناسكار"Nascar " (فيدرالية اتحاد الائتمان النيجيري)"Nigerian credit union federation " وأيضا رئيس مجلس إدارة أكوسكا "ACCOSCA " (اتحاد الائتمان الإفريقي) ببعثة إلى العاصمة المصرية القاهرة، حيث استشار علماء الإسلام حول تطبيق الشريعة الإسلامية على الاقتصاد والتمويل وحول جدوى الاتحادات الائتمانية في المجتمعات الإسلامية. وفقا *رودني ويلسون"Rodney Wilson* "[22]:

" **ظهرت الصيرفة الإسلامية الرسمية لأول مرة في أوائل عام 1960 من خلال الاتحادات الائتمانية لملاك الأراضي المسلمين في مصر وباكستان الذين قاموا ببساطة بتجميع مواردهم، ومكنهم بعد ذلك سحب الأموال للتحسينات الزراعية على أساس بدون فائدة.**"

" **بدأ تاريخ النظام المالي الإسلامي في تايلاند مع إنشاء جمعية تعاونية**" **a cooperative society** "، **باتاني الإسلامية للادخار التعاوني**" **Pattani Islamic Saving Cooperative**" **التي بدأت تعمل على أساس الشريعة الإسلامية في عام 1987..... نجحت هذه الجمعيات التعاونية الإسلامية في تأسيس نفسها كمؤسسات مالية قابلة للحياة في إدارة وتعبئة المسلمين في هذه المنطقة.**"

يتضح مما سبق أن التعاونيات المالية الإسلامية (Islamic financial cooperatives) أو اختصارا (IFCs) تشبه إلى حد بعيد التعاونيات المالية غير الإسلامية (non-Islamic cooperatives) وهي مؤسسات مملوكة ومدارة محليا، ويمثل الموظفون ومجالس الإدارة فيها العضوية والمجتمع، حيث يتم أيضا استشارة كبار السن المحليين والزعماء الدينيين حول الامتثال للشريعة (*Shariah*) في تلك المنتجات والخدمات المقدمة للأعضاء المنتمين للتعاونية.

2-3- تطور التعاونيات المالية الإسلامية في العالم:

بذلت المجتمعات المُسلمة على مدى السنوات الماضية في أجزاء مختلفة من العالم ولا سيما في بلدان الأقليات المسلمة جهودا حثيثة لإنشاء تعاونيات واتحادات ائتمانية من أجل مواجهة تحدي تجاهل الاهتمام بمعاملاتها المالية. ووفقا دراسة لنابليوني وسيغري "Napoleoni and Segre " عام 2009، فإن المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تقرّب البنوك من عملائها بالروح الحقيقية التي يجب أن تميز كل خدمة مالية. وبالتالي فإن الغرض من تشكيل تمويل تعاوني إسلامي هو توفير بديل ومساعدة المسلمين الذين يرغبون في تنظيم وإدارة مؤسساتهم المالية وفقا للمبادئ المالية للإسلام ومشاركة فوائد هذا النموذج مع المجتمع، كما سيمكن ذلك

المسلمين من القيام بأنشطة اقتصادية منتجة في إطار الشريعة الإسلامية. يوضح الجدول التالي أوجه التطابق بين مبادي والشريعة الإسلامية ومبادئ التمويل الإسلامي.

الجدول رقم (03): مبادئ التعاون المالي الإسلامي

المبادئ الإسلامية	مبادئ التعاون المالي الإسلامي
تحريم المعاملات القائمة على الفائدة	التأكيد على استثمار العضو من خلال إتاحة فرصة لشراء الأسهم. يتم تقديم القروض كعقود مالية بين المقترضين والتعاونية.
تقاسم الأرباح والخسائر	إثبات ملكية الأعضاء من خلال شراء مدخرات الأسهم تقاسم الأرباح بين الأعضاء كأرباح
يجب أن تكون المعاملات مدعومة بالأصول بدلاً من المضاربة المالية. يجب أن توضح العقود المالية تفاصيل المنتج/الخدمة المحددة التي يتم شراؤها أو بيعها.	تقديم القروض عن طريق شراء أصل مادي وإما '1' تأجيره للعضو (الإجارة)، أو '2' نقل الملكية إلى العضو الذي يدفع رصيدا (المرابحة).
تحريم الأنشطة التمويلية التي تعتبر ضارة بالمجتمع	إقراض فقط للشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

Source: Mamode Raffick Nabee Mohomed, **Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution to Meet the Needs of the Community**, COMSATS Institute of Information Technology Lahore, Pakistan, Vol. 1, 2016, P-60

وحالياً تنمو الاتحادات الائتمانية الإسلامية بشكل مطرد حيث يوجد ما يقارب 22 تعاونية استثمارية وتمويلية إسلامية في المملكة المتحدة وحدها، وخلال السنوات الماضية قام المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية ببناء شبكة من 34 تعاونيةً للاستثمار والتمويل الإسلامي في جميع أنحاء أفغانستان[23].

3- أهداف ومبادئ التمويل التعاوني الإسلامي ذات الصلة بالتنمية المستدامة:

تمثل التعاونيات بشكل عام كيانات تجارية يمكنها المساهمة في تحقيق خط القاعدة الثلاثي"TBL" للتنمية المستدامة المكّون من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع إمكانية الامتثال لخطة الحوكمة. كان إلكينغتون"Elkington " (1998) قد اقترح مفهوم " خط القاعدة الثلاثية"(TBL) Triple Bottom Line لاستدامة الشركات تمثل جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات والبيئات التي تعمل فيها. حيث ترتكز على ثلاث ركائز تضم الناس" people"، والكوكب"planet "والأرباح" profits" متطابقة للعناصر الثلاثة للتنمية المستدامة[24].

1-3- أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بمقاصد الشريعة الإسلامية:

تضم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حزمة من 17 هدفا مع 169 هدفا و232 مؤشرا تم تحديدها لحل المشكلات المتنوعة في العالم بطريقة مستدامة. وتم إطلاقها في عام 2015 ومن المقرر تحقيقها بحلول عام 2030[25]. تركز هذه الأهداف بشكل أساسي على تحقيق الأهداف الخمسة، أي الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام والشراكة. ونظرا لحجم متطلبات التمويل، فإن تعزيز التنمية المستدامة يحتاج إلى تعبئة كبيرة للموارد من مجموعة متنوعة من المصادر والاستخدام الفعال للتمويل، ويتطلب إشراك مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والشركات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمنظمات غير الربحية[26]. وعلى عكس النظام المصرفي التقليدي يعتمد نموذج أعمال التمويل الإسلامي على الشريعة الإسلامية أو يطلق عليه اصطلاحاً (مقاصد الشريعة) [27] حيث تتسق المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة" UN Global Compact ten

principles" مع وصفة الشريعة في المسائل التجارية وهذا بصرف النظر عن الإجراءات والسلوكيات المحظورة في الشريعة فإن أحكامها تبقى ذات نطاق أوسع وبعد أخلاقي أوضح من المعايير الدنيا للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وبالتالي، يمكن تعريف التنمية المستدامة في إطار النموذج الإسلامي على النحو التالي [28]:

" الاعتراف بطبيعة التكامل لجميع أصحاب المصلحة للوصول إلى الوحدة (التوحيد) ضمن التوازن (العدل)، مما يتطلب الاعتراف بمساحة الفرص وإتاحتها لمسار التنمية (الفطرة) المحدد لكل صاحب مصلحة للوصول إلى الكمال، حيث يجب أن يكون نمو كل صاحب مصلحة في وئام مع أصحاب المصلحة الآخرين" مما يؤدي إلى العدالة بين الأجيال وضمنها (عدالة) من خلال تحقيق الحوكمة القائمة على التوازن (إحساني)".حيث يشير دليل الاستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أن هذا الرأي يرى أن كل شيء في الكون يمثل أحد أصحاب المصلحة في عمليات كل بنك إسلامي، ويجب الاعتراف بموقف أصحاب المصلحة في حوكمة البنك".

وعليه يمثل التمويل الإسلامي المستدام ممارسة للتمويل المستدام ونموذج عمل جديد يعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر. في التمويل الإسلامي، هناك دائما علاقة وثيقة بين التدفقات المالية والإنتاجية.. فمن بين مكونات التمويل الإسلامي العالمي، تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأكبر، تليها السندات الإسلامية (الصكوك) والصناديق الإسلامية والتأمين الإسلامي. [29] للمضي قدما، يمكن تعزيز تأثير التمويل الإسلامي على أهداف التنمية المستدامة إذا تم دمج الأهداف الأوسع للشريعة الإسلامية في عملياتها. [30]

الشكل رقم (05): علاقة مقاصد الشريعة بأهداف التنمية المستدامة.

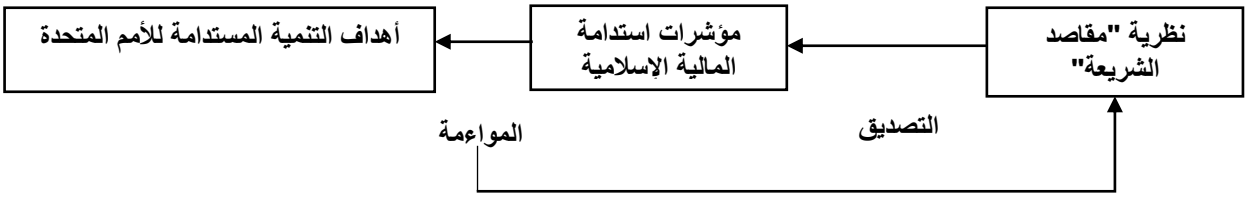

Source Admin Jan, Mario Nino Matasa, Pia A. Albinsson, José Monteiro Martins, Rusnet Hasan and Pedro Nunes Matan, "**Alignment of Islamic Banking Sustainability Indicators with Sustainable Development Goals: Policy Recommendations for Addressing the COVID-19 Pandemic**", Sustainability, 13, 2021, p-06.

ويوضح الشكل رقم (04) أعلاه عناصر المواءمة المقترحة لمؤشرات استدامة الخدمات المصرفية الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على أساس مقاصد "*maqasid*" الشريعة (أهداف الشريعة)، وتبين ما إذا كان مؤشر الاستدامة يتماشى مع أهداف الشريعة أم لا، بمعنى آخر ما إذا كانت مؤشرات الاستدامة مرتبطة بفئة الضرورات من أهداف الشريعة، أو بفئة التكميلية أو الترفيهية لأهداف الشريعة. لذلك فإن مواءمة مؤشرات استدامة الخدمات المصرفية الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تعتمد في الغالب على إقرار مقاصد الشريعة (أهداف الشريعة). حيث إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالأهداف البيئية والاجتماعية يعتمد جزئيا على كيفية تصور وتنفيذ الأهداف الأكثر شمولا للشريعة الإسلامية[31].

2-3- مبادئ التمويل الإسلامي ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة:

برزت مؤخراً أدلة متزايدة على أن التمويل الإسلامي له صدى بالتوافق مع أجندة 2030. بحيث يوفر أداة تكميلية هامة لدعم الجهود الرامية إلى التغلب على التحدي المتمثل في نقص التمويل لخطة عام 2030. فلقد رسّخ التمويل الإسلامي القيم الإيجابية والخصائص والمبادئ الأخلاقية ومجموعة من أدوات التمويل الاجتماعي التي تمكنه بشكل جيد من تحفيز وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. وحتى تكون المؤسسة المالية أو المعاملة

متوافقة مع الشريعة الإسلامية لابد أن تفي بالأحكام والمقاصد الإسلامية. وتتضمن المبادئ المحددة للإطار الأخلاقي ما يلي[32]:

- تعزيز برامج التضامن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من خلال طرق التبرع الإجباري والطوعي التي تسهل إعادة توزيع الثروة والفرص (الزكاة، الصدقة، الوقف وقرض حسن)؛
- حظر الربا (الفائدة أو الفائدة المفرطة التي تؤدي إلى العبودية) مما يحول قيمة الديون إلى قيمة الأصول؛
- تشجيع طرق تقاسم المخاطر / المكافآت للتمويل وتعزيز الوصول إلى الأصول والسلع والأسواق والتمويل؛
- حظر الغرار (عدم اليقين المفرط من دفع تعويضات، وخداع، والمخاطر والمضاربة؛ والقمار)، تشجيع السلوك المسؤول؛
- يجب أن تكون المعاملات مدعومة بأصول ملموسة ومحددة تثبت القطاع المالي في الاقتصاد الحقيقي وتركز على المدى الطويل؛
- حظر الاستثمار في الصناعات المحظورة أو التعامل معها، ولا سيما جميع الأعمال التجارية المتعلقة بالكحول والتخمير والتبغ والمخدرات والأسلحة أو المنتجات القائمة على لحم الخنزير. الهدف النهائي لهذه المبادئ هو إنشاء نظام مالي مستدام ومنصف ومسؤول اجتماعي.

إن مبادئ التمويل الإسلامي التي تفضل توزيع الدخل وتوجه نحو الأنشطة الاجتماعية والبيئية تجعل تطوير النظام المالي الإسلامي وثيق الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى اعتبار التنمية المستدامة والتخصيص المالي المناسب لهما أهمية كبيرة بالنسبة للعالم الإسلامي.

الشكل رقم (06): توافق مبادئ التمويل الإسلامي مع أهداف التنمية المستدامة

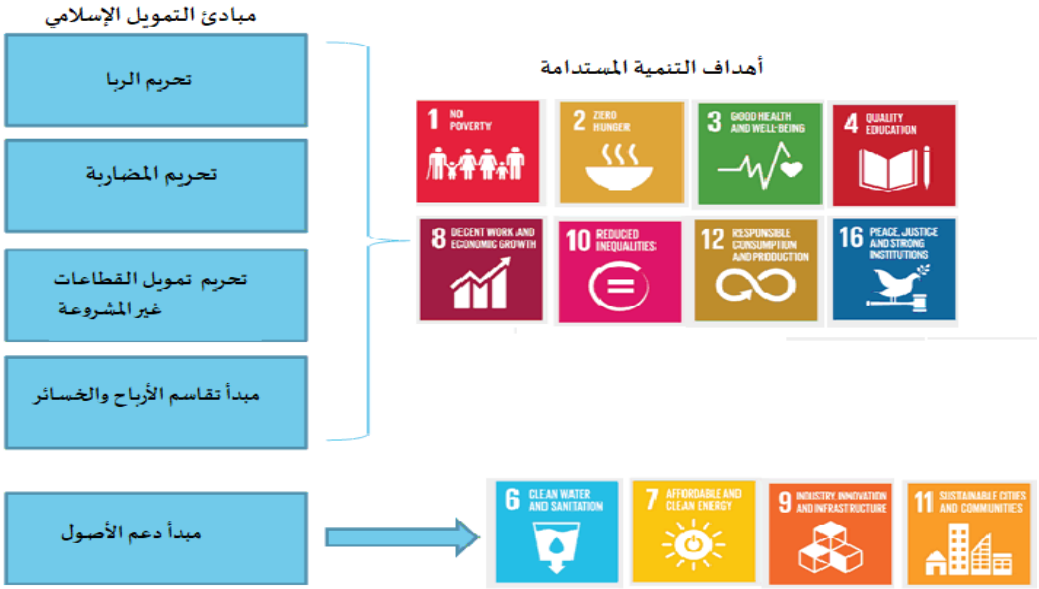

Source: United Nations Economic Commissions for Africa , Islamic finance: Innovative financing for the SDGs. Accessed June 2020. https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/HLPD/2018/if_and_sdgs-shsh-june21-2018-single.pdf.

ويبين الشكل أعلاه أهداف التنمية المستدامة التي تؤدي إلى التطابق مع المبادئ الرئيسية للشريعة، وتشتمل على تمكين المستفيدين والازدهار المشترك. غير أن بعض المبادئ تبرز أكثر من غيرها وتميل المؤسسات المالية إلى الجمع بين جوانب الأدوات المختلفة لتكييف المعاملات المختلفة. وعلاوة على ذلك فإن إمكانات التمويل الإسلامي القوية لتعزيز الشمول المالي والتي ينظر إليها على أنها التمكين الرئيسي للأهداف التنموية الأخرى التي

تتماشى تماما مع أهداف التنمية المستدامة. وتقدم الأدوات المالية الإسلامية بدائل قابلة للتطبيق لإصدار الديون من خلال الصكوك المدعومة بالأصول لتمويل المشاريع السيادية ومشاريع البنية التحتية في العديد من البلدان النامية. غير أن الكشف (Disclosure) يمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات المالية الإسلامية حاليًا في تبني أجندة الاستدامة بالكامل، فالاتجاه نحو فعل الخير لكوكب الأرض يجذب مؤسسات التمويل الإسلامي للاستفادة من الطلب المتزايد للوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين – وهو غالبًا السبب الدافع للتحول إلى التمويل الإسلامي المستدام في المقام الأول.

أما على صعيد الأدوات التمويل الإسلامي، فإن أدوات وبرامج العمل الخيري الإسلامي التقليدية مثل الزكاة (الصدقة الإجبارية) والصدقة (العطاء الخيري) والوقف (التبرع بالأوقاف) هي محور نموذج التمويل الإسلامي ولها الدور الأكبر الذي تلعبه في السعي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. هذا ، بالطبع ، بالإضافة إلى تعدد الهياكل القائمة على الأصول الحقيقية التي تسهل الاستثمار طويل الأجل ، مثل المضاربة (تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر) ، والودية (الحفظ) ، والمشاركة (التكلفة الزائدة أو المشروع المشترك) ، والمرابحة (التكلفة الزائدة) ، والإجارة (التأجير); بجانب التكافل (ضمان مشترك قائم على مبدأ التعاون والتضامن المتبادل – بديل إسلامي للتأمين التقليدي–لحماية المؤسسات واستقرارها في حالة الانهيار المالي) ، وسندات الصكوك (أدوات سوق رأس المال الإسلامي التي يمكن أن تعالج بعض التحديات التمويلية التي تواجهها الدول النامية) [33]

الجدول رقم (04): أدوات التمويل الإسلامي

الأداة	الوصف
الزكاة	هي صدقة في الإسلام واجبة على جميع المسلمين الذين يستوفون معايير ثروة معينة. وتعد واحدة من ركائز الإسلام الخمس.
الصدقة	طوعية في الإسلام
الوقف	يتم الوقف على الممتلكات لأسباب دينية أو تعليمية أو خيرية.
الصكوك	شهادة مالية إسلامية قائمة على الأصول ، يمكن مقارنتها بالسندات التقليدية (وهي الديون وحقوق الملكية–أو شبه الأسهم).
المشاركة	مؤسسة مشتركة أو الشراكة المشتركة حيث يتقاسم الشركاء الأرباح والخسائر
المرابحة	المستحقات التي يتم إنشاؤها هي مستحقات تجارية من البيع زائد التكلفة، وغالبًا ما يتم تنظيمها لتحقيق نتائج اقتصادية مماثلة للقرض.
المضاربة	عقد شراكة يُمنح فيه الوكيل سلطة القيام بالصفقات والمعاملات. يتم توفير الأموال من طرف واحد والخبرة/العمل من الطرف الآخر.

Source: How Islamic Finance Contributes To Achieving the Sustainable Development Goals, OECD Development, Policy Papers, June 2020 No. 30, p-13

هذه المفاهيم والأدوات الخاصة بالتمويل الإسلامي يتم تسييرها والتعامل بها بشكل أساسي من قبل جهات فاعلة خاصة، وعلى الرغم من وجود اهتمام متزايد بالأنشطة العامة للنظر في كيفية تعزيز هذه المفاهيم والأدوات للتنمية المستدامة، من خلال التطبيق المباشر لهذه الأنشطة العامة أو بشكل غير مباشر من خلال تغييرات اللوائح.

إن المزايا المذكورة أعلاه التي يوفرها التمويل الإسلامي كنظام تشاركي، بالإضافة إلى المرونة المعترف بها للمؤسسات المالية الإسلامية التي تطورت خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، جعلت التمويل الإسلامي مقبولا

عالميا بغض النظر عن العقيدة أو الجنسية، كما أن تمتع المؤسسات المالية الإسلامية بسجل أداء مالي قوي في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم جعلها محط اهتمام وإعجاب وهو ما تترجم من خلال تولي المنظمات الدولية كالبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمات أخرى.

4- تجربة التمويل التعاوني الإسلامي الماليزي والدروس المستفادة منها:

تم الاعتراف بالتعاونيات الإسلامية في ماليزيا كمقدمة لشكل من أشكال الخدمات المالية الإسلامية على غرار البنوك الإسلامية. حيث تشير التعاونية الإسلامية إلى كيانات تقوم بأنشطة وأعمال قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد تصدرت ماليزيا صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامي على مستوى العالم خلال السنوات الماضية، وقد ساعد وجود إطار قانوني وتنظيمي مناسب ومصمم جيدا للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يشمل مجال الحوكمة الشرعية. فقد كان التشديد على أهمية الالتزام بالشريعة الإسلامية في سياق أعمال التعاونية وتشغيلها من التأثير 'غير المباشر' لقطاعي الصيرفة والتمويل الإسلامي. وعلى الرغم من أن مصطلح" التعاونية الإسلامية " (Islamic co-operative) مرن إلا أن له حضورا تقليديا في هذا البلد.

4-1- نشأة وتطور التمويل التعاوني في ماليزيا:

تعني عبارة *جوتونج رويونج* "Gotong Royong "في اللغة الجاوية"Javanese" الماليزية، حرفيا العمل " to work "(جوتونج)، معا"together " (رويونج). حيث ترتبط هذه المصطلحات ارتباطا وثيقا بالثقافة الماليزية ففي الماضي كان الجيران يساعدون المجتمعات الريفية في بناء منازلهم ويقدمون العمل البدني أو أي مساعدة أخرى دون طلب أي شيء في المقابل[34]. غير أن رواج الحركة التعاونية في ماليزيا جاء كنتيجة لحل مشكلة المديونية في المناطق الريفية في أوائل القرن العشرين ومع مرور الوقت أصبحت ركيزة مهمة في دفع النمو الاقتصادي في ماليزيا.

4-1-1. نشأة الحركة التعاونية في ماليزيا: بدأت الحركة التعاونية في ماليزيا في أوائل القرن العشرين، حيث تعرض المزارعون في المناطق الريفية للاضطهاد والاستغلال من قبل الوسطاء في إطار مخطط "بادي كونكا" padi kunca" (بادي"padi ": الأرز"rice "؛ كونكا"kunca ": حجم الأرز"volume of rice ")"، فقد كان على المزارعين أن يبيعوا حتى حقول الأرز قبل محاصيلهم التي زُرعت لخدمة مدفوعات الائتمان الخاصة بهم، ونظراً لأن المناطق الحضرية يوجد بها العمال ذوو الأجور المنخفضة بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية الذين كانوا تحت ضغط مقرضي الأموال، وفي ظل هذه الظروف ظهرت فكرة التعاونيات وتم إنشاء مكتب مدير التعاون في تايبينغ بيراك"Taiping, Perak "في عام 1922، وفي نفس العام تم سن قانون الجمعيات التعاونية"-Co operative Societies Enactment" بهدف الإشراف على التعاونيات، وتضمنت أهداف التعاونيات تشجيع الادخار والمساعدة الذاتية والتعاون فيما بين المحتاجين[35]. ولقد عرّف القانون الماليزي التعاونية بأنها منظمة تتكون من أفراد بهدف تعزيز المصلحة الاقتصادية لأعضائها وفقا للمبادئ التعاونية. ويسلط الجدول التالي الضوء على التطور القانوني التعاونية.

الجدول رقم (05): التطور القانوني للتعاونيات في ماليزيا

السنة	القانون
1922	تم تمرير تشريع الجمعيات التعاونية كأول قانون للتعاونيات
1948	تم تمرير قانون الجمعيات التعاونية ليحل محل التشريع السابق.
1993	صدر قانون الجمعيات التعاونية لإنشاء تعاونيات تعتمد على الذات وتنظم ذاتيا ولتحسين المساءلة والشفافية في إدارة التعاونيات.
1995	تم تعديل قانون الجمعيات التعاونية لتعزيز ممارسات الإدارة الجيدة وتمكين الأعضاء. كما سمح القانون للتعاونيات بإنشاء شركات فرعية وكلفهم بتخصيص جزء من أرباحهم لتمويل مشاريع التنمية المجتمعية. وينص القانون على دور إنمائي صريح لإدارة التنمية المستدامة. وعدل القانون مرة أخرى في عامي 1996 و 2001.
2007	تعديل لقانون الجمعيات التعاونية في عام 2007 لتشديد اللوائح والرقابة على التعاونيات. ويشجع التعديل على تطوير التعاونيات وفقا للقيم التعاونية المتمثلة في الأمانة والجدارة بالثقة والشفافية من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للأمة.
2010	لوائح اللجنة التعاونية الماليزية(صندوق السيولة المركزي)لعام 2010 لوائح التعاونيات(صندوق المساعدة التعاونية في حالات الطوارئ)لعام 2010
2014	اللجنة التعاونية الماليزية (تعديل) {قانون 1470} قانون 2014 القواعد: اللجنة التعاونية لماليزيا لوائح (حساب الإيداع التعاوني) 2014 اللجنة التعاونية لماليزيا _ (صندوق السيولة المركزي)(تعديل) لوائح 2014.
2021	قانون التعاونيات (المعدل) لعام 2021 {القانون 1634} قانون لجنة التعاونيات في ماليزيا لعام 2007 {القانون 665}

Source: Indrawati Yuhertiana, Mehran Zakaria, Dwi Suhartini and Helmy Wahyu Sukiswo, **Cooperative Resilience during the Pandemic: Indonesia and Malaysia Evidence**, Sustainability 2022, 14, 5839. https://doi.org/10.3390/su14105839 https://www.mdpi.com/journal/sustainability

يتضح من خلال الجدول اعلاه أن مشاركة الحكومة في تشجيع التعاونيات في ماليزيا بدأت منذ بدء الحركة التعاونية في عام 1922، كانت تعرف سابقا باسم "موقف التنمية التعاونية"، ومنذ ذلك الحين كان لدى العديد من الوزارات تعاونيات تحت وصايتها. ومؤخراً تضمن برنامج تحول تعاوني (2025–2021) الذي أعلنت عنه الحكومة تحسين الأداء التعاوني في عصر تكنولوجيا المعلومات السريعة. شمل عدة مبادرات بما في ذلك خطة التحول الحكومي، وخطة التحول الاقتصادي، وخطة التحول الريفي، والتنمية الريفية التحويلية والتي أكدت كلها على ضرورة أن تكون التعاونيات قادرة على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

2-1-4.تطور النظام المالي والمصرفي الماليزي ومكانة المؤسسات التعاونية الإسلامية فيه:

تتكون المؤسسة المالية الماليزية من نظام مصرفي ووسطاء ماليين غير مصرفيين، أما النظام المصرفي فيعد أكبر مكوّن في النظام المالي حيث يمثل حوالي 70 ٪ من إجمالي أصول النظام المالي. يتكون النظام المصرفي بدوره من مصرف نيغارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia)"BNM "، والمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى، كبيوت الخصم ومكاتب ممثلي البنوك الأجنبية والبنك الخارجي. يتولى مصرف نيغارا ماليزيا مسؤولية

تنظيم النظام المصرفي والإشراف عليه[36] . بالإضافة إلى أن ماليزيا تعتبر واحدة من أكبر وأسرع الأسواق نموًا للتمويل الإسلامي والخدمات المصرفية في جميع أنحاء العالم.

وتعد صناعة الخدمات المالية في ماليزيا تقليديا محركا رئيسيا لتنميتها الاقتصادية، وتحتل مكانة هامة في مخطط القطاع المالي ((Financial Sector Blueprint (FSB)، وهذه الخطة الرئيسية مدتها 10 سنوات يعمل على تنفيذها البنك المركزي الماليزي والذي يعمل على إدارة انتقال ماليزيا لتصبح اقتصادا عالي القيمة المضافة وذا دخل مرتفع في السنوات القادمة. لقد أصدر بنك نيجارا ماليزيا المخطط الجديد في جانفي 2022 وهو مخطط القطاع المالي 2022–2026، حدد فيه الرؤية والاستراتيجيات لتنمية القطاع المالي في البلاد بما يتماشى مع التطلعات الاقتصادية الوطنية الرئيسية، استنادا إلى ثلاثة عناصر هي: **(1)** ***التمويل للجميع*****، (02)** ***التمويل من أجل التحول و*****(03)** ***التمويل من أجل الاستدامة***، في خمسة توجهات استراتيجية لتحقيق هذه النتائج: [37]

1) تمويل التحول الاقتصادي في ماليزيا؛

2) رفع مستوى الرفاه المالي للأسر والشركات؛

3) الرقمنة المتقدمة للقطاع المالي؛

4) وضع النظام المالي لتسهيل الانتقال المنظم إلى اقتصاد أكثر اخضرارا؛

5) تقدم التمويل القائم على القيمة من خلال ريادة التمويل الإسلامي.

بالإضافة إلى جهود المساعدة في تسريع نمو التكنولوجيا المالية (التكنولوجيا المالية)، وخاصة التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل الحلول المتعلقة بالتجارة والتمويل البديل والتمويل الاجتماعي والتمويل المستدام. بالإضافة إلى ذلك أطلقت هيئة الأوراق المالية خطتها الرئيسية الثالثة لسوق رأس المال" third Capital Market Master plan" (CMP3) التي تمتد من 2021 إلى 2025، والتي تهدف إلى أن تكون بمثابة إطار استراتيجي لنمو سوق رأس المال الماليزي على مدى السنوات الخمس المقبلة. يعد المخطط الرئيسي لسوق رأس المال 3 (CMP3) أحد عوامل التمكين الرئيسية في ماليزيا، والذي يمهد الطريق لمشاركة أكبر في نمو البلاد من قبل سكانها عن طريق تمكين منتجات استثمارية وقنوات توزيع أكثر شمولا ويمكن الوصول إليها. و يوضح الجدول التالي ترتيب أكبر عشر مؤسسات ومصارف في الهيكل المالي الماليزي، وحجم أصولها بالعملة الماليزية الرينغيت لعام 2021.

الجدول رقم (06): أفضل 10 بنوك في ماليزيا حسب حجم الأصول في نهاية عام 2021

الرتبة	المؤسسة	حجم الأصول (مليون رنجيت)
01	Malayan Banking	*890,642
02	CIMB Bank	*533,851
03	Public Bank	*461,227
04	May bank Islamic	*281,553
05	RHB Bank	*280,933
06	Hong Leong Bank	237,129
07	Am Bank	170,178
08	United Overseas Bank (Malaysia)	*129,619
09	OCBC Bank (Malaysia)	*94,796
10	HSBC Bank Malaysia	*87,650

(*) البيانات المستمدة من التقارير السنوية أو البيانات المالية لعام 2021 (ما لم ينص على خلاف ذلك) في 30 سبتمبر 2021

Source: Adnan Sundra & Low,A general introduction to the banking regulatory regime in Malaysia, 12 /05/ 2022,website: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=80dddc1e-bdc9-430b-9ddd-e5f91629ac5

3-1-4.المصارف التعاونية الإسلامية كنموذج للتمويل الإسلامي التعاوني: لقد مكن سنّ قانون الصيرفة الإسلامية لعام 1983 من إنشاء أول مصرف إسلامي في البلاد، ومع تحرير النظام المالي الإسلامي تم إنشاء المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية. وتعد المصارف الإسلامية التعاونية جزءا من النظام المالي الماليزي، ويوجد في ماليزيا ثلاثة مصارف تعاونية إسلامية كبرى في ماليزيا: [38]

❖ **مصرف كرجاساما راكيات ماليزيا بيرهاد (بنك راكيات)"Bank Rakyat** ": تأسس في سبتمبر 1954 بموجب المرسوم التعاوني لعام 1948، بعد توسع الحركة التعاونية في شبه جزيرة ماليزيا.

❖ **مصرف برساتوان ماليزيا بيرهاد(Koperasi Bank Persatuan Malaysia Berhad):** المعروف بـ بنك (bank Persatuan) هو مصرف تعاوني مقره في بينانغ بماليزيا. حاليا لديه 15 فرعا تتركز معظمها في شبه جزيرة ماليزيا مع أحدث فرع افتتح في بندر بارو أودا، جوهور باهرو، بدأت جوهور عملياتها في 17 مارس 2014 تم إعلان بنك بيرساتوان باعتباره ثاني بنك تعاوني بعد بنك راكيات.

❖ **مصرف الإسلامي التعاوني الماليزي ((Co-opbank Pertama (CBP):** مصرف تعاوني أنشئ بموجب قانون التعاونيات 1993 الذي ينظم بشكل مشترك من قبل لجنة الجمعيات التعاونية ماليزيا (Cooperative Commission of Malaysia (SKM)). يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ولديه 29 فرعا على مستوى البلاد.

لقد أنشأت ماليزيا أول مصرف إسلامي في جويلية 1983 بتأسيس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد(Bank Islam Malaysia Berhad). وبعد عقد من الزمان، في مارس 1993، أدخلت ماليزيا خطة مصرفية بدون فوائد (Interest free banking scheme)"KBI ". في إطار هذا المخطط، شاركت 17 مؤسسة مالية تقليدية (9 بنوك تجارية، و6 شركات تمويل، ومصرفان تجاريان) وقدمت تقنيات التمويل الإسلامي من خلال فتح عدادات إسلامية منفصلة في فروعها المعروفة باسم "**النوافذ الإسلامية**"(Islamic windows) [39]. وكان مصرف كوبيراسي بيليا إسلام ماليزيا بيرهاد(Koperasi Belia Islam Malaysia Berhad أول تعاونية التي أدخلت التمويل القائم على الشريعة الإسلامية. ونتيجة لذلك، تم تعديل قانون التعاون لعام 1993 ليشمل قواعد ومبادئ توجيهية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. هناك عدد قليل من العوامل التي حفزت إنشاء التعاونية الإسلامية. من بينها تجنب المعاملات الربوية، وتطبيق نظرية القانون التجاري الإسلامي وخلق الوعي بين المسلمين[40].

وفقا لبنك نيجارا ماليزيا شهد نمو الصرفية الإسلامية الماليزية منذ 2007 نمواً كبيراً، حيث وصلت الأصول الرأسمالية للصيرفة الإسلامية إلى 152.93 مليار رينجيت. في عام 2018، كما ارتفعت أصول الخدمات المصرفية الإسلامية إلى 771.81 مليار رينجيت ماليزي، أيضا من جانفي إلى نهاية ديسمبر 2019، وارتفعت إلى 835.19 رينجيت ماليزي، مع إضافة 8.2٪. وتعد ماليزيا الآن من بين المساهمين الرئيسيين في نمو الخدمات المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء العالم[41] .

من مؤشرات نجاح التمويل والصيرفة الإسلامية في ماليزيا، ارتفاع حجمه ففي عام 2008، شكل الصيرفة الإسلامية 7.1 في المائة من القطاع المالي في ماليزيا. أما في عام 2016 فارتفع هذا الرقم إلى 28 في المائة، حيث كانت تأمل الحكومة الماليزية في دفعه بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2020. [42] وتتصدر ماليزيا حاليا التصنيف العالمي لمؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي فيما يتعلق بحجم الاقتصاد الحلال (جير 2022)، وخاصة بالنسبة للتمويل الإسلامي، والأغذية الحلال، والسفر الصديق للمسلمين وقطاعات الإعلام والترفيه[43]. يقدم

مزودو صناعة التمويل الإسلامي المتطوعون في ماليزيا مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وقد تم الاعتراف بهم كواحد من العوامل التمكينية الخمسة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجيات الموضحة في الخطة الرئيسية لصناعة الحلال((Malaysia's Halal Industry Master Plan (HIMP) في ماليزيا 2030. وتضاعفت النسبة التقديرية للشركات الحلال المعتمدة التي تستخدم التمويل من المصرف الإسلامي تقريبا بين عامي 2018 و2021، حيث ارتفعت من 21.9 في المئة إلى 41.3 في المئة. واعتبارا من سبتمبر 2021، تجاوز التمويل الإسلامي المتميز في القطاع المصرفي لمؤسسات الاقتصاد الحلال 5 مليارات دولار أمريكي تتألف من شركات الأغذية والمشروبات (4 مليارات دولار أمريكي) ، تليها الصناعات التحويلية (718 مليون دولار أمريكي) ، والمباني الغذائية (239 مليون دولار أمريكي) والمستحضرات الصيدلانية (109 مليون دولار أمريكي). ومن جانب سوق رأس المال، يتم إصدار ما يقدر بنحو 20 في المائة من الأوراق المالية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي من قبل مؤسسات التعليم العالي في نهاية عام 2021. ولعدة سنوات متتالية، احتلت ماليزيا المركز الأول بين جميع البلدان، غالبا بهامش كبير، حيث بلغت درجة المعهد الدولي للتنمية الصناعية 114 (من أصل 200 كحد أقصى) عام 2021. كما احتلت ماليزيا المرتبة الأولى في خمسة من المؤشرات الفرعية الستة التي يتكون منها المعهد. يعد أداء ماليزيا لعام 2021 في هذا الصدد نموذجا لتصنيفات ماليزيا القوية للمعهد الدولي للاستثمار على مدى السنوات القليلة الماضية[44].

واليوم يستمر التمويل الإسلامي في ماليزيا في النمو بسرعة، مدعوما ببيئة مواتية تشتهر بالابتكار المستمر للمنتجات، وتنوع المؤسسات المالية من جميع أنحاء العالم، ومجموعة واسعة من أدوات الاستثمار الإسلامية المبتكرة، والبنية التحتية المالية الشاملة واعتماد أفضل الممارسات التنظيمية والقانونية العالمية.

لقد مهد التطور السريع للنظام المالي الإسلامي المحلي الطريق لتكامله العالمي، وحاليا تم تكثيف الجهود التنموية في مجال التمويل الإسلامي لوضع ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي سيكون له دور أكبر في تسهيل التدفقات الاقتصادية والمالية الدولية. وقد تم توجيه هذه الجهود نحو التطوير المؤسسي، وتعزيز البنية التحتية المالية المحلية، وتعزيز البنية التحتية الشرعية والقانونية، وتعزيز التكامل الدولي. من حيث الأداء المالي.

2-4- المبادئ التوجيهية للتعاون المالي والمصرفي الإسلامي في ماليزيا:

تقوم المبادئ التوجيهية الأساسية في ماليزيا للخدمات المصرفية الإسلامية على أساس أن المعاملات المصرفية الإسلامية يجب أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية وأن تقدم مساهمة إيجابية ومستدامة للاقتصاد والمجتمع والبيئة دون إهمال عودة الأموال للمساهمين. وفي هذا الإطار وضعت المصارف التعاونية الإسلامية مباشرة تحت إشراف البنك المركزي الماليزي"Central Bank of Malaysia " واللجنة التعاونية الماليزية" Cooperative Commission of Malaysia (CCM)". ولعب التمويل الإسلامي دورا مهما في تضييق فجوة الشمول المالي، فكانت ماليزيا رائدة في تطوير أدوات الادخار والائتمان والاستثمار المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأسر ذات الدخل المنخفض. علاوة على ذلك، أنشأت ماليزيا مؤسسات مالية متخصصة تقدم منتجات التمويل الإسلامي فقط. تم إنشاء منصة حساب الاستثمار" ((Investment Account Platform (IAP في بداية عام 2016. تقوم من خلالها المصارف الإسلامية بمطابقة المستثمرين مع المشاريع التي تحتاج إلى تمويل التعاوني. ويتجسد روح الابتكار في هذا النهج أنه بعد أن يقوم البنك بفحص المشروع يتم تعيين تصنيف ائتماني، ثم يتم تحميل المشروع إلى منصة حيث يمكن للمستثمرين اختيار الاستثمار وفقا لرغبتهم في المخاطرة[45]. وقد

أتاح ذلك للمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة الكاملة من مجموعة متنوعة من العقود الشرعية في المعاملات المالية لتصميم منتجات تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل، مع التأكد من قدسية وصحة هذه المعاملات في نظر الشريعة الإسلامية. ومن الخطوات المهمة في هذه الرحلة إدخال مبادرة الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تدعو المؤسسات المالية الإسلامية إلى هندسة الحلول وتبني الممارسات التي لها تأثير أكثر إيجابية على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

3-4- دعم تطوير التمويل الإسلامي لأجل التقدم في أهداف التنمية المستدامة:

تفتخر ماليزيا بنظام بيئي شامل للتمويل الإسلامي يستغل مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات والابتكارات لدفع الأهداف المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، الصكوك والأوقاف والتمويل الجماعي الخيري والزكاة والوساطة القائمة على القيمة والتكنولوجيا المالية. وتتسق الوساطة القائمة على القيمة (value-based intermediation) أيضا مع المبادرات المالية العالمية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة"SDGs " التي حددتها الأمم المتحدة. حيث واصلت المصارف الإسلامية إحراز تقدم في دفع أجندة الوساطة القائمة على القيمة"value-based intermediation (VBI) " من خلال عروض معززة والتزامات مؤسسية قوية، وفي سبتمبر 2018، أطلق بنك إتش إس بي سي"HSBC " أمانة ماليزيا أول صكوك في العالم لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة"UN SDG sukuk "[46].

وبينما يتنقل القطاع المالي الإسلامي نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولا ومسؤولية. التزمت السلطات المالية في البلد بدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تمثل مبادرة التنمية المالية إطارا رئيسيا لتوجيه المبادرات الإنمائية المالية. وفي عام 2017 أكد بنك ماليزيا المركزي على الحاجة إلى أن يكون للخدمات المالية تركيز واضح ومتميز على إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال التركيز على:

- تلبية احتياجات المحرومين من الخدمات في سياق دعم الخدمات المالية الشاملة وتمكين نماذج الأعمال الجديدة والابتكارات الأخرى بإعطاء الأولوية لهذه الفئة؛
- دعم قدر أكبر من المرونة المناخية والبيئية، وتشكل المبادرات المتصلة بالبيئة أيضا مجالا رئيسيا وأولوية في ضمان قيام القطاع المالي بتقييم المخاطر الناشئة عن تغير المناخ وتخفيفها بشكل فعال؛
- مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة دينامية السوق ونتائج التنمية المستدامة، حيث ترتكز بقوة على الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيقا لهذه الغاية يركز المخطط نتائج ومبادئ التنمية المالية.

وفي 25 مارس 2022، أطلق مصرف نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia (BNM سعر الفائدة الإسلامي الماليزي لليلة واحدة (Malaysia Islamic Overnight Rate (MYOR-i)، وهو أول سعر مرجعي إسلامي قائم على المعاملات في العالم ليحل محل سعر الفائدة المرجعي الإسلامي في كوالالمبور (Kuala Lumpur Islamic Reference Rate (KLIRR)) والذي ينطبق على المؤسسات والمصارف التالية[47]:

- المصارف الإسلامية المرخصة؛
- المصارف المرخصة والمصارف الاستثمارية المرخصة التي تمارس الأعمال المصرفية الإسلامية؛
- المؤسسات المالية الإنمائية المقررة التي تمارس الأعمال المالية الإسلامية؛ و
- المؤسسات الأخرى بين البنوك التي تشارك مباشرة في التحويل الإلكتروني للأموال والأوراق المالية في الوقت الفعلي.

وتسعى ماليزيا إلى أن يصبح التمويل الأخضر المبتكر القائم على مبادئ التمويل الإسلامي هو القاعدة، وبالتالي التقدم خطوة أقرب إلى تحقيق نمو مستدام وشامل. من خلال توسيع توثيق المبادئ المشتركة بين مؤسسة التمويل الإسلامي (مقاصد الشريعة) التي تقدر الاستثمار المسؤول اجتماعيا والاتجاهات العالمية لدمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها مجموعة البنك الدولي. ومن الإنجازات التي تفتخر بها ماليزيا هي إنشاء نظام بيئي شامل للتمويل الإسلامي يستغل مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات والابتكارات لدفع الأهداف المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الصكوك والأوقاف والتمويل الجماعي الخيري والزكاة والوساطة القائمة على القيمة والتكنولوجيا المالية. ومن الأدوات الإسلامية تبرز الصكوك(Sukuk) كسندات تولد عوائد للمستثمرين دون أن تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر دفع الفائدة. لقد طرحت الحكومة الماليزية مبادرات مبتكرة للصكوك الخضراء والتي توجه الصكوك للاستثمارات الموجهة نحو المناخ، وبالتالي تساعد في ربط جسر البنية التحتية والتمويل الأخضر. يمكن للصكوك الخضراء أن تسهم في تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمياه النظيفة والبنية التحتية (الهدف 6) ، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة (الهدف 7) ، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) ، والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9) ، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11) ، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف 12) والعمل المناخي (الهدف 13).[48]ومن المتوقع أن تساهم المؤسسات الماليزية العامة والخاصة التي تشارك مع المركز في المنتجات المالية الجديدة والمبتكرة التي يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم. ووفقا لتقرير سوق السندات الخضراء العالمية: الحجم والتوقعات مع تحليل تأثير كوفيد -19 (2021-2025)، يتزايد الطلب على السندات الخضراء والاجتماعية والاستدامة على مستوى العالم بسبب الطلب المتزايد على الطاقة المتجددة ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، وتزايد القلق بشأن الانبعاثات، وزيادة الوعي حول الحفاظ على الغابات ونمو سكان الحضر في جميع أنحاء العالم[49].

الشكل رقم (07): تطور تداول السندات الخضراء على المستوى العالمي

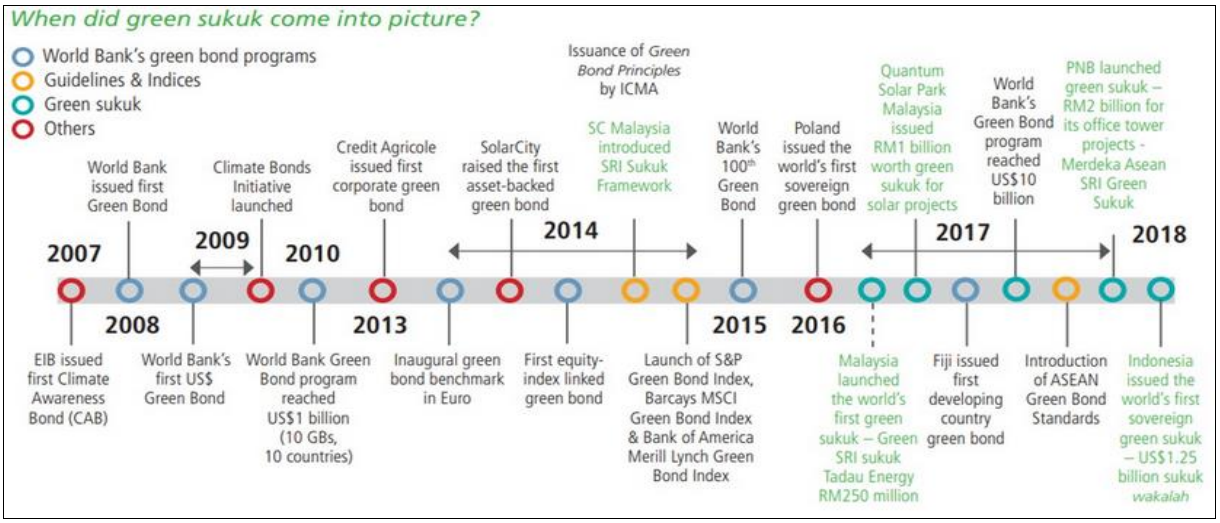

Source: Zulfa Abdul Rahman, Dana Jensen, Adrian Lim , Facilitating SDGs with Islamic Finance (Part 1) Malaysia's Leadership in Sukuk, September 7, 2022. https://www.ifac.org/knowledge-gateway/developing-accountancy-profession/discussion/facilitating-sdgs-islamic-finance-part-1-malaysias-leadership-sukuk

ومن خلال الشكل أعلاه تبرز ماليزيا كإحدى البلدان التي يسير فيها التمويل الإسلامي الأخضر في اتجاه تصاعدي حيث يتحول العديد من المستثمرين إلى تخصيص رأس المال نحو نماذج أعمال أكثر استدامة. في عام

2021، أفاد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أنه تم إصدار صكوك بقيمة 162.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019 مقارنة بـ 124.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يمثل نموا في السوق بنسبة 30 ٪ ويتماشى مع النمو على مدى السنوات الخمس الماضية حيث كانت ماليزيا من بين أكبر ثلاثة مصدرين[50]. وستواصل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا (Securities Commission Malaysia) تسهيل تطوير نظام تمويلي مستدام، بما في ذلك الصكوك الخضراء، والاستفادة من مكانة ماليزيا كرائدة في سوق رأس المال الإسلامي لتشجيع الابتكار والتعاون في دفع تمويل أهداف التنمية المستدامة.

5- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي التعاوني:

مما سبق يمكن استخلاص العديد من الدروس والتعلم من التجربة الرائدة الماليزية في مجال التمويل التعاوني الإسلامي ولاسيما المقاربة الإسلامية للمصارف التعاونية كشكل من أشكال التمويل الإسلامي، حيث أكدت هذه التجربة الرائدة مجموعة حقائق إيجابية يمكن تعميمها كنموذج للأنظمة المصرفية الوضعية في البلدان العربية الإسلامية ومنها الجزائر، ومن أبرز ما يمكن استقاؤه ما يلي:

- نمو تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا كان نتيجة توفر عوامل عديدة منها شمولية تطوير الخدمات والمنتجات للسوق ككل بغض النظر عن المعتقدات الدينية للمشترين، فالمطعم الذي يحمل شعار حلال على بابه، لا يعني أن طعامه مخصص للمسلمين فقط، كذلك الشأن في مبدأ الخصم فهو للجميع والاستفادة من هبة (هدية) في منتجات التكافل (التأمين) متاحة للكل؛
- تعد ماليزيا إحدى الشركات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي فقد تضمنت الجهود الحكومية والتنظيمية دعم أهداف التنمية المستدامة بمبادئ التمويل الإسلامي. وتسعى حكومتها، البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية، وبورصة الأوراق المالية (بورصة ماليزيا)، وكذلك شركات القطاع الخاص الكبيرة أن تكون البلاد رائدة في مجال التمويل الإسلامي.
- تظهر التجربة الماليزية الحاجة إلى التعامل مع قضية الصيرفة الإسلامية كمسألة شرعية ومصرفية في نفس الوقت بالإضافة إلى الجانب القانوني؛ فقد أدى توحيد المعاملات والعقود الشرعية وجميع منتجات التجزئة والخدمات المصرفية التجارية والشركات تقريبا إلى توفير بيئة حوكمة مستقرة مع منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- أدى الدعم التنظيمي إلى توفير لوائح تضمن متطلبات الامتثال للشريعة أثناء إجراء الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يجتمع البنك المركزي بانتظام مع خبراء الصناعة الإسلامية ويعقد مناقشات مفتوحة حاسمة للابتكار، كما ساهم إنشاء محكمة معاملات مخصصة لتوجيه الصناعة في تحسين الكفاءة في إدارة مسائل التمويل الإسلامي وزيادة المساءلة وتطوير إطار تنظيمي قائم على العقود.
- ركزت ماليزيا بقوة على تنمية رأس المال البشري بالتوازي مع تطوير الصناعة المالية الإسلامية لضمان توافر المواهب المالية الإسلامية، وقد نقلت هذه الإصلاحات ماليزيا إلى أكثر الأسواق المصرفية الإسلامية تطورا في العالم.
- مهدت هيئة الأوراق المالية الماليزية الطريق لتقارب الصكوك الإسلامية والتمويل المستدام مع إدخال إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول، والذي سهل إصدار أول صكوك خضراء في العالم من ماليزيا في عام 2017، وأصدرت ماليزيا ما مجموعه خمسة صكوك خضراء.

- يعود الفضل لماليزيا في قيادة إنشاء أول سوق نقدي إسلامي وإنشاء أول نظام إسلامي للمعاملات بين البنوك في العالم بعد تنفيذ الإنجاز التدريجي المخطط للعناصر الضرورية، والذي يشكل غيابه عقبة رئيسية أمام بدء العمل المصرفي الإسلامي في الغالبية العظمى من الدول التي لديها مؤسسات مصرفية ومالية إسلامية.
- تظهر تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا الدور المحوري الذي تلعبه الدولة، فهذا البلد يعتمد على قوى وآليات السوق لتوجيه اقتصاده، ويشكل القطاع الخاص محركا رئيسيا لعملية التنمية، ويجذب كميات كبيرة ومتنامية من الاستثمار الأجنبي، إلا أن الدولة أيضا تلعب دورا رئيسيا في الاتجاه الاقتصادي بشكل عام وفي الحكم دون تدخل.
- شجع التحرير السريع في صناعة التمويل الإسلامي إلى جانب بيئة الأعمال التيسيرية المؤسسات المالية الأجنبية على جعل ماليزيا الوجهة المفضلة لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية. وقد أدى ذلك إلى خلق مجتمع متنوع ومتنامٍ من المؤسسات المالية المحلية والدولية.
- تتسق التجربة الماليزية أيضا مع الطبيعة الخاصة لبلد ماليزيا، حيث لم يمنع تعدد الأديان والثقافات والجنسيات هذا البلد من أن يكون أول البلدان تنشئ مؤسسة مصرفية إسلامية، فبالرغم من تأخرها نسبيا في إنشاء أول بنك إسلامي إلى غاية عام 1983، إلا أنه يوجد بها بنك إسلامي وحيد قرر اعتماد نظام يسمح لجميع المؤسسات المصرفية التي تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فروعه الإسلامية في جميع أنحاء البلاد.
- التنويع والانتشار الجغرافي والإقليمي، حيث تتم إدارة أكثر من خمس الأصول المالية الإسلامية العالمية في ماليزيا وتمثل كوالالمبور (عاصمة ماليزيا) المصدر الرئيسي في العالم للسندات الإسلامية (الصكوك) ولاعب رئيسي في التمويل والتأمين الإسلامي (التكافل).

خاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات

تناولت الدراسة دور التمويل الإسلامي التعاوني في تعزيز أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أن هذه الأخيرة تتطلب تعبئة أموال لم يسبق لها مثيل لدعم تنفيذه، ونظرا للروح الاجتماعية والأخلاقية والتركيز على تحريم التمويل المدعوم بالفوائد والأصول يأتي التمويل الإسلامي التعاوني كوسيلة فعالة غير تقليدية لتمويل أنشطة ومشاريع التنمية المستدامة وكشكل من أشكال الوساطة المالية يوفر هذا النمط إمكانات هائلة في تعزيز الروابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي.

لعبت المصارف الإسلامية في تاريخ التمويل الإسلامي في ماليزيا، دورا مهما كرائد للتمويل القائم على الشريعة الإسلامية كآلية للتقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة، ما جعل منها مثالا رائدا يقتدى به في المجال الاقتصادي الاسلامي نظرا لما حققه من تحولات إيجابية حدت من مستويات الفقر والمجاعة والنزاعات ونهضت بالاقتصاد الماليزي الى الأفق، حيث أصبحت من البلدان الرائدة المتقدمة في الصناعة المالية الإسلامية إقليميا وعالميا. وبذلك خطت خطوة انتقالية هامة سمحت من خلالها لجميع المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وفقا لنظام "الخدمات المصرفية بدون فوائد" مع تطوير عدد كبير من الأدوات والمنتجات المصرفية الإسلامية، فضلا عن استكمال العناصر اللازمة لإنشاء أول سوق نقدي إسلامي بالتوازي مع النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة. وبناء على ذلك تتأكد صحة فرضية الدراسة.

يعد تمويل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إحدى الأولويات الرئيسية، وبما أن كل جهة فاعلة يجب أن تتحمل مسؤولية تسريع أهداف التنمية المستدامة، فإن دور وقيادة التمويل التعاوني الإسلامي يوفران فرصة ثمينة

لإطلاق إمكانات جديدة وتعزيز الجهود العالمية للتنمية. وعلى نفس القدر من الأهمية فإن إطلاق إمكانات أدوات التمويل التعاوني الإسلامي مثل الوقف والزكاة والصدقة من شأنه تحسين الشمولية للقطاع المالي واستقراره. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن مناقشة المقاصد في المجال المالي ينبغي أن تمتد لتشمل مختلف أدوات التنمية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية. كما ينبغي النظر في التكامل بين أهداف التنمية المستدامة والمقاصد الشرعية للتغلب على التحديات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق يمكن للتمويل التعاوني الإسلامي أن ينجح كآلية مبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة إذا ما أحسن تنفيذ الدور المنوط به، وهذه مهمة ليست مرهونة بالبحث العلمي والباحثين بل تتجاوز ذلك إلى المواطنين العاديين الأغنياء منهم والفقراء ومجتمع الأعمال والمنظمات من خلال المضي قدما في رؤية إسلامية تعاونية للتمويل في الممارسة العملية، وأن يساهموا في انتشاره في المجتمعات الأخرى من أجل خير المجتمع ككل. توصي هذه الدراسة بـ:

✓ زيادة ربط التمويل الإسلامي أكثر بالاقتصاد والمجتمع وخاصة بالقطاع الحقيقي حتى تكون العلاقة السببية بين الأنشطة المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي المستدام متبادلة. فمع وجود نظام مالي إسلامي جيد وفعال من شأنه أن يحشد المزيد من الأموال للاستثمار ما يعني زيادة الاستثمار وبالتالي النمو في الاقتصاد الحقيقي.

✓ تشجيع مقدمي التمويل الإسلامي ولا سيما المصارف الإسلامية على المشاركة في التعاون بين القطاعين العام والخاص لتجريب حلول مبتكرة للتمويل الإسلامي وتوسيع نطاقها وإقامة روابط أوثق بين البرامج التي تدعم الابتكار وتحسين الإنتاجية مع التمويل الإسلامي؛

✓ يتطلب تعزيز دور التمويل الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية توفير مزيج مبتكر من المنتجات، والحوكمة الكافية لوسطاء التمويل الإسلامي، وإطار قانوني وتنظيمي داعم. وبالنظر إلى متطلبات أدوات التمويل الإسلامي لتحسين الفهم المسبق والبعدي والتدقيق في المعاملات لابد من توفر بيانات عالية الجودة.

✓ لكي يترسخ التمويل الإسلامي في أجندة التنمية وأن يتم حسابه بشكل صحيح لابد من اعتبار التمويل الإسلامي خيارا ماليا يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يساعد رفع مكانة التمويل الإسلامي للتنمية زيادة استخدام هذه الأدوات المالية الإسلامية، كالزكاة، والوقف والصكوك، من خلال تعزيز تنسيق السياسات والاستراتيجيات بين مختلف صانعي السياسات ومقدمي التمويل الإسلامي.

✓ خلق بيئة تنظيمية تمكينية متكيفة مع المشهد المالي العالمي المتطور تشمل التحديات التنظيمية الحاسمة وضمان تكافؤ الفرص بين البنوك التقليدية والإسلامية من خلال لوائح متسقة، وضمان معالجة المخاطر المنهجية في الأنظمة المصرفية المزدوجة.

✓ تعزيز رأس المال البشري ومحو الأمية المالية الإسلامية بما يعزز رأس المال البشري الإسلامي، بإنشاء منصات معرفة موثوقة للتمويل الإسلامي والتدريب المنتظم وإقامة الندوات وورش العمل العلمية حتى يتسنى تطوير المعرفة بالتمويل الإسلامي في الأوساط الأكاديمية.

✓ ضرورة تبني النظم المالية المصرفية العربية باعتبارها ـ تنتمي إلى بلدان إسلامية ـ مبادئ توجيهية ومعايير من شأنها مواءمة ممارسات تمويل البنوك الإسلامية واستراتيجيات الاستثمار مع أهداف التنمية

المستدامة. والتحول السريع والفعال نحو الخدمات المصرفية والممارسات الشرعية وهذا من خلال إعادة النظر في النموذج التشغيلي للمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز النماذج المصرفية القائمة على الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير وككل بحث غير كامل فإن الدراسة ركزت فقط على دور التمويل التعاوني الإسلامي وتحتاج إلى مزيد من الإثراء في البحوث القادمة من خلال استكشاف مختلف المنتجات المالية الإسلامية وتطبيقاتها للتنمية المستدامة في المستقبل.

الإحالات والهوامش:

1. Working With Islamic Finance, Investopedia, By Marc L. Ross Updated June 20, 2022, Http://Www.Investopedia.Com/Articles/07/Islamic_Investing.Asp#Ixzz4okkgcjfu

2. Islamic Finance A Catalyst For Shared Prosperity?, Global Report On Islamic Finance, World Bank And Islamic Development Bank Group (IDBG), 2016, P-57

3. Amin Jan , Mário Nuno Mata , Pia A. Albinsson , José Moleiro Martins , Rusni Bt Hassan And Pedro Neves Mata, "Alignment Of Islamic Banking Sustainability Indicators With Sustainable Development Goals: Policy Recommendations For Addressing The COVID-19 Pandemic"; Sustainability 2021, 13, 2607, Https://Www.Mdpi.Com/Journal/Sustainability

4. Saeed Al-Muharrami And Daniel C. Hardy, " Cooperative And Islamic Banks: What Can They Learn From Each Other?, Chapter In IMF Working Papers ·,(August 2013), P-10

5. Saeed Al-Muharrami and Daniel C. H, Op.Cit, P-14.

6. Mamode Raffick Nabee Mohomed,; Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution To Meet The Needs Of The Community, COMSATS Institute Of Information Technology Lahore, Pakistan,Vol.1, 2016;P-57

7. Gudarzi Farahani, Yazdan and Sadr, Seyed Mohammad Hossein, "Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia", Journal of Economic Cooperation and Development, 33, 4, 2012, P- 02.

8. عبد الكريم قندوز، "**مؤسسات التمويل الإسلامي**"، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص–25.

9. عبد الكريم قندوز، مرجع نفسه، ص–26.

10. Islamic Finance Development Report 2021, advancing economies, LSEG BUSINESS, P-14.

11. Islamic Finance Development Report 2021, Op.Cit, P-15.

12. Selamat Malam , Mohd Saiful Zamzuri Noor , Fauzi Husin , Husin Abdullah , Norehan Abdullah , (2017) ;Transformation From Cooperative To A Bank: An Analysis Of Koperasi Tentera In Malaysia; Islamic Business School, Universiti Utara Malaysia, 06010 Sintok, Kedah, Malaysia; Journal Of Advanced Research In Social And Behavioural Sciences Volume 8, Issue 1 (2017) 23-34;

13. Mamode Raffick Nabee Mohomed, Op.Cit , P-59

14. Muhammad Issyam Itam@Ismail, Rusni Bt Hasan And Syed Musa Alhabshi, , "Shariah Governance Framework For Islamic Cooperatives As An Integral Social Institution In Malaysia" , Intellectual Discourse, Special Issue(2016) Pp 477–500

15. Marta Idasz-Balina , Rafał Balina , Noire Zamach Stanu , Iwona Błaszczak And Gra˙zyna Chrostowska-Juszczyk, "The Determinants Of Cooperative Banks' Community Service—Empirical Study From Poland Sustainability 2020, 12(5), 1885; Https://Doi.Org/10.3390/Su12051885

16. Oliver Wyman, (2008), Co-Operative Bank: Customer Champion; Report Financial Services; MARSH MERCER KROLL- P-07.

17. Mamode Raffick Nabee Mohomed, Op.Cit, P-59

18. Muhammad Issyam Itam@Ismail, Rusni Bt Hasan And Syed Musa Alhabshi, Op.Cit , Pp 477–500

19. Abdi Qani Jama Abdullahi; "A Comparative Analysis of the Top 100 Cooperatives Between 2009 To 2014 in Malaysia", Master of Islamic Finance and Banking Univerersiti Utara Malaysia, July 2015, P-14.

20. Muhammad Issyam Itam@Ismail, Rusni Bt Hasan And Syed Musa Alhabshi, Op.Cit , P-484.

21. Norhaziah Nawaia & Zurina Shafii ; Understanding Islamic Cooperatives Mechanisms For The Accessibility Promotion Of Islamic Finance In Malaysia, 2017,p-15

22. Mamode Raffick Nabee Mohomed, Op.Cit , P-62

23. Mamode Raffick Nabee Mohomed, Op.Cit , P-63

24. Maria Salome Correia, Sustainability: An Overview Of The Triple Bottom Line And Sustainability Implementation, International Journal Of Strategic Engineering Volume 2, Issue 1, January-June 2019, P-30.
25. Jeffrey Moxom, Arielle Romenteau, Erick Obongo, And Al;"Cooperatives And The Sustainable Development Goals: The Role Of Cooperative Organisations In Facilitating SDG Implementation At Global, National And Local Levels", International Cooperative Alliance, September 2019, P-05.
26. Habib Ahmed ,Mahmoud Mohieldin, On The Sustainable Development Goals And The Role Of Islamic Finance, Policy Research Working Paper 7266
27. Salah Alhammadi, Analyzing the Role of Islamic Finance in Kuwait Regarding Sustainable Economic Development in COVID-19 Era, Sustainability 2022, 14, 701. Https://Www.Mdpi.Com/Journal/Sustainability
28. Sustainability Guide For Islamic Financial Institutions (Ifis) , Guidelines For Islamic Banks, ; General Council For Islamic Banks And Financial Institutions , Manama, Kingdom Of Bahrain; 2022;P-13.
29. Anwar Othman, Islamic Banks and Sustainable Development Goals in the Arab World: A Case Study of Selected Countries, Arab Monetary Fund, January 2022, P-08.
30. Habib Ahmed ,Mahmoud Mohieldin, Op.Cit;P-14
31. Ramla Sadiq, Afia Mushtaq, "The Role Of Islamic Finance In Sustainable Development", Journal Of Islamic Thought And Civilization; Volume 5,Issue I, 2015 ; P-53
32. United Nations Economic Commissions for Africa, Islamic Finance: Innovative Financing for the SDGs. (2018, June) Accessed June 2020. Https://Www.Uneca.Org/Sites/Default/Files/Uploaded-Documents/HLPD/2018/If_And_Sdgs-Shsh-June21-2018-Single.Pdf.
33. United Nations Economic Commissions For Africa. Ibid. P123
34. Indrawati Yuhertiana ,Mehran Zakaria , Dwi Suhartini And Helmy Wahyu Sukiswo; (2022):Cooperative Resilience During The Pandemic: Indonesia And Malaysia Evidence, Sustainability 2022, 14, 5839. Https://Doi.Org/10.3390/Su14105839 Https://Www.Mdpi.Com/Journal/Sustainability
35. Ahsanul Haque; Islamic Banking In Malaysia: A Study Of Attitudinal Differences Of Malaysian Customers; European Journal Of Economics, Finance And Administrative Sciences; Http://Www.Eurojournals.Com; 2010, P-08.
36. Ahmad Nabil Amir (Author),Banking in Malaysia: A Historical Survey , Munich, GRIN Verlag, , 2006, https://www.grin.com/document/1038284
37. Adnan Sundra & Low,A General Introduction To The Banking Regulatory Regime In Malaysia, 12 /05/ 2022, Website: Https://Www.Lex Ology.Com/Library/Detail.Aspx?G=80dddc1e-Bdc9-430b-9ddd-E5f91629ac5b
38. Mohd Radzi Ahmad.Al-Hasan Al-Aidaros;"The Need of Independent Shariah Members in Islamic Cooperative Banks: An Empirical Study of Professional Accountants in Malaysia", International Review Of Management and Business Research Vol. 4 Issue.1, 2015, P-111.
39. Hafas Furqani And Ratna Mulyany, " Islamic Banking And Economic Growth: Empirical Evidence From Malaysia, Journal Of Economic Cooperation And Development, 30, 2, 2009, P-61
40. Muhammad Issyam Itam@Ismail, Rusni Bt Hasan And Syed Musa Alhabshi, Op.Cit, P-479.
41. Abubakar Balarabe , Md. Faruk Abdullah and Uzairu Muhammad Gwadabe Auwal Jibril Muhammad,"Islamic Banking In Malaysia "The Journey So Far, Proceedings of the 2nd Adpebi International Conference on Management, Education, Social Science, Economics and Technology (AIMST), Bandung, 15 December 2022,P-4
42. Abubakar Balarabe, Md. Faruk Abdullah and Uzairu Muhammad Gwadabe Auwal Jibril Muhammad. Op.Cit, P-5.
43. Sasana Kijang, Jalan Dato Onn ,Islamic Finance And The Development Of Malaysia's Halal Economy, The Malaysia Development Experience Series, The World Bank, October 2022 2022 , Kuala Lumpur, Malaysia,p-16
44. Sasana Kijang, Jalan Dato Onn, Op.Cit , P-34
45. José De Luna-Martínezsergio Campillo Diaz, " Islamic Finance In Malaysia: Filling The Gaps In Financial Inclusion", World Bank, October 20, 2016 At: Https://Blogs.Worldbank.Org/Eastasiapacific/Islamic-Finance-Malaysia-Filling-Gaps-Financial-Inclusion

46. Rodney Gerard D'Cruz And Murni Zuyati Zulkifli Aziz, Adnan Sundra & Low, "The Islamic Finance And Markets Law Review: Malaysia" , October 2022 , At : Https://Thelawreviews.Co.Uk/Title/The-Islamic-Finance-And-Markets-Law-Review/Malaysia
47. Rodney Gerard D'Cruz and Murni Zuyati Zulkifli Aziz, Adnan Sundra & Low Ibid.
48. Zulfa Abdul Rahman, Dana Jensen, Adrian Lim , Facilitating SDGs with Islamic Finance (Part 1) Malaysia's Leadership in Sukuk, September 7, 2022 https://www.ifac.org/knowledge-gateway/developing-accountancy-profession/discussion/facilitating-sdgs-islamic-finance-part-1-malaysias-leadership-sukuk
49. Abubakar Balarabe, Md. Faruk Abdullah and Uzairu Muhammad Gwadabe Auwal Jibril Muhammad. Op.Cit, P-6.
50. Zulfa Abdul Rahman, Dana Jensen, Adrian Lim, Op.cit. https://www.ifac.org/knowledge-gateway/developing-accountancy-profession/discussion/facilitating-sdgs-islamic-finance-part-1-malaysias-leadership-sukuk

قائمة المراجع:

1. عبد الكريم قندوز، "**مؤسسات التمويل الإسلامي**"، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022.

Articles

1. Amin Jan, Mário Nuno Mata, Pia A. Albinsson , José Moleiro Martins , Rusni Bt Hassan And Pedro Neves Mata, "Alignment Of Islamic Banking Sustainability Indicators With Sustainable Development Goals: Policy Recommendations For Addressing The COVID-19 Pandemic"; Sustainability 2021.
2. Saeed Al-Muharrami And Daniel C. Hardy, "Cooperative And Islamic Banks: What Can They Learn From Each Other? Chapter in IMF Working Papers ·, August 2013.
3. Mamode Raffick Nabee Mohomed, Islamic Credit Union: An Inclusive Financial Institution to Meet the Needs of the Community, COMSATS Institute of Information Technology Lahore, Pakistan, Vol.1, 2016.
4. Gudarzi Farahani, Yazdan and Sadr, Seyed Mohammad Hossein, "Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia", Journal of Economic Cooperation and Development, 33, 4, 2012.
5. Selamat Malam , Mohd Saiful Zamzuri Noor , Fauzi Husin , Husin Abdullah , Norehan Abdullah ,Transformation From Cooperative To A Bank: An Analysis Of Koperasi Tentera In Malaysia; Islamic Business School, Universiti Utara Malaysia, 06010 Sintok, Kedah, Malaysia; Journal Of Advanced Research In Social And Behavioural Sciences Volume 8, Issue 1 ,2017.
6. Muhammad Issyam Itam@Ismail, Rusni Bt Hasan And Syed Musa Alhabshi, , "Shariah Governance Framework For Islamic Cooperatives As An Integral Social Institution In Malaysia" , Intellectual Discourse, Special Issue,2016
7. Marta Idasz-Balina , Rafał Balina , Noire Zamach Stanu , Iwona Błaszczak And Gra˙zyna Chrostowska-Juszczyk, "The Determinants Of Cooperative Banks' Community Service—Empirical Study From Poland Sustainability 2020.
8. Oliver Wyman, " Co-Operative Bank: Customer Champion; Report Financial Services"; Marsh Mercer Kroll,2008
9. Abdi Qani Jama Abdullahi; "A Comparative Analysis of the Top 100 Cooperatives: Between 2009 To 2014 in Malaysia", Master of Islamic Finance and Banking University Utara Malaysia, July 2015.
10. Maria Salome Correia, Sustainability: An Overview Of The Triple Bottom Line And Sustainability Implementation, International Journal Of Strategic Engineering Volume 2, Issue 1, January-June 2019.
11. Jeffrey Moxom, Arielle Romenteau, Erick Obongo, And Al,"Cooperatives And The Sustainable Development Goals: The Role Of Cooperative Organisations In Facilitating SDG Implementation At Global, National And Local Levels", International Cooperative Alliance, September 2019.
12. Habib Ahmed, Mahmoud Mohieldin, On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance, the World Bank, Policy Research Working Paper 7266, 2015.
13. Salah Alhammadi, Analyzing the Role of Islamic Finance in Kuwait Regarding Sustainable Economic Development in COVID-19 Era, Sustainability 2022, 14, 701. Https://Www.Mdpi.Com/Journal/Sustainability
14. Anwar Othman, Islamic Banks and Sustainable Development Goals in the Arab World: A Case Study of Selected Countries, Arab Monetary Fund, January 2022.

15. Ramla Sadiq, Afia Mushtaq, "The Role of Islamic Finance in Sustainable Development", Journal of Islamic Thought and Civilization; Volume 5, Issue I, 2015.
16. Indrawati Yuhertiana ,Mehran Zakaria , Dwi Suhartini And Helmy Wahyu Sukiswo, Cooperative Resilience During The Pandemic: Indonesia And Malaysia Evidence, Sustainability 2022, 14, 5839,2022.
17. Ahsanul Haque; Islamic Banking In Malaysia: A Study Of Attitudinal Differences Of Malaysian Customers; European Journal Of Economics, Finance And Administrative Sciences; Http://Www.Eurojournals.Com; 2010.
18. Adnan Sundra & Low,A General Introduction To The Banking Regulatory Regime In Malaysia, 12 /05/ 2022, Website: Https://Www.Lex Ology.Com/Library/Detail.Aspx?G=80dddc1e-Bdc9-430b-9ddd-E5f91629ac5b
19. Mohd Radzi Ahmad.Al-Hasan Al-Aidaros;"The Need of Independent Shariah Members in Islamic Cooperative Banks: An Empirical Study of Professional Accountants in Malaysia", International Review Of Management and Business Research Vol. 4 Issue.1, 2015.
20. Hafas Furqani and Ratna Mulyany, "Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia, Journal of Economic Cooperation and Development, 30, 2, 2009.
21. José De Luna-Martínezsergio Campillo Diaz, "Islamic Finance in Malaysia: Filling the Gaps In Financial Inclusion", World Bank, October 20, 2016. At: Https://Blogs.Worldbank.Org/Eastasiapacific/Islamic-Finance-Malaysia-Filling-Gaps-Financial-Inclusion
22. Rodney Gerard D'Cruz And Murni Zuyati Zulkifli Aziz, Adnan Sundra & Low, "The Islamic Finance And Markets Law Review: Malaysia" , October 2022 , At : Https://Thelawreviews.Co.Uk/Title/The-Islamic-Finance-And-Markets-Law-Review/Malaysia
23. Norhaziah Nawaia & Zurina Shafii,"Understanding Islamic Cooperatives Mechanisms for the Accessibility Promotion of Islamic Finance in Malaysia, 2017.
24. Ahmad Nabil Amir (Author),Banking in Malaysia: A Historical Survey , Munich, GRIN Verlag, , 2006, https://www.grin.com/document/1038284
25. Abubakar Balarabe , Md. Faruk Abdullah and Uzairu Muhammad Gwadabe Auwal Jibril Muhammad,Islamic Banking In Malaysia: The Journey So Far, Proceedings of the 2nd Adpebi International Conference on Management, Education, Social Science, Economics and Technology (AIMST), Bandung, 15 December 2022.
26. Zulfa Abdul Rahman, Dana Jensen, Adrian Lim , Facilitating SDGs with Islamic Finance (Part 1) Malaysia's Leadership in Sukuk, September 7, 2022 https://www.ifac.org/knowledge-gateway/developing-accountancy-profession/discussion/facilitating-sdgs-islamic-finance-part-1-malaysias-leadership-sukuk

Rapport

1. Working With Islamic Finance, Investopedia, By Marc L. Ross Updated June 20, 2022, Http://Www.Investopedia.Com/Articles/07/Islamic_Investing.Asp#Ixzz4okkgcjfu
2. Islamic Finance A Catalyst for Shared Prosperity? Global Report on Islamic Finance, World Bank and Islamic Development Bank Group (IDBG), 2016.
3. Sustainability Guide For Islamic Financial Institutions (Ifis), Guidelines For Islamic Banks, General Council For Islamic Banks And Financial Institutions , Manama, Kingdom Of Bahrain; 2022.
4. United Nations Economic Commissions for Africa, Islamic Finance: Innovative Financing for the Sdgs. (2018, June) Accessed June 2020. Https://Www.Uneca.Org/Sites/Default/Files/Uploaded-Documents/HLPD/2018/If_And_Sdgs-Shsh-June21-2018-Single.Pdf.
5. Islamic Finance Development Report 2021, advancing economies, LSEG BUSINESS.
6. Sasana Kijang, Jalan Dato Onn ,Islamic Finance And The Development Of Malaysia's Halal Economy, The Malaysia Development Experience Series, The World Bank, October 2022 2022 , Kuala Lumpur, Malaysia.

Web sites

1. https://Www.Mdpi.Com/Journal/Sustainability
2. https://Feb.Kuleuven.Be/Drc/Kco/Blog_Archief/How_Do_Cooperative_Financial_Institutions_Contribute_To_The_Sdgs
3. http://Www.Eurojournals.Com
4. https://Blogs.Worldbank.Org/Eastasiapacific/Islamic-Finance-Malaysia-Filling-Gaps-Financial-Inclusion
5. https://Thelawreviews.Co.Uk/Title/The-Islamic-Finance-And-Markets-Law-Review/Malaysia